

## الفصل الرابع

### لجنة الفتوى والمراقبة الشرعية

- مقدمات مهمات .
- المقصود بهيئة الفتوى والمراقبة الشرعية وتشكيلها .
- هيئة المراقبة الشرعية فى نماذج من قوانين البنوك الإسلامية .
- أهم النتائج والتوصيات .
- ملحق : نموذج لائحة الهيئة الشرعية .



# المبحث الأول

## مقدمات مبهات

أولاً - الحق أهدى وأقوم :

الحمد لله وحده ، لا نحصى ثناء عليه ، نسيح بحمده ، ونستغفره من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له .

والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله محمد بن عبد الله ، النور المبين ، والرحمة المهداة ، المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن عمل بسنته ، وتأسى بهديه الى يوم الدين .

يقول الله تعالى : ﴿ تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً ، والعاقبة للمتقين ﴾ (١) .

ويقول تعالى : ﴿ وإن الدار الآخرة لهي الحيوان ، لو كانوا يعلمون ﴾ (٢) .

والأنفس البشرية لها دور أربعة ، أو تمر بأدوار أربعة ، كل دار أعظم من التي قبلها . وهي :

١ - الانسان في بطن أمه في ظلمات ثلاث . يقول تعالى :

﴿ يخلقكم في بطون أمهاتكم خلفاً من بعد خلق في ظلمات ثلاث ﴾ (٣) .

٢ - الدنيا التي يقضى فيها الانسان ما قدر الله له من عمر بعد خروجه من بطن أمه . يقول تعالى :

﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ﴾ (٤) .

(٢) العنكبوت : ٦٤ .

(٤) النحل : ٧٨ .

(١) القصص : ٨٣ .

(٣) الزمر : ٦ .

٣ - دار البرزخ بعد أن تفارق الانسان الروح ، يقول الله تعالى :  
﴿ الله يتوفى الأنفس حين موتها ﴾ (١) .

٤ - دار القرار ، يقول الله تعالى : ﴿ وان الآخرة هي دار القرار ﴾ (٢) .

والأرواح بعد الموت فى دار البرزخ ، متفاوتة فى مراتبها ، ومختلفة فى مستقرها ، يصيبها الألم واللذة والتعيم ، ومرسلة ومحبوسة .

فتبارك الله فاطر الأنفس ، ومحبيها ومميتها ، ومسعدها ومشقيها ، فاوت بينها فى درجات سعادتها وشقاوتها . وفاوت بينها فى مراتب علومها وأعمالها وأخلاقها . .

نشهد أن لا اله الا الله ، له الملك وحده والكمال المطلق وحده .  
ونشهد أن محمدا رسول الله ، جاء بالحق . يقول تعالى :

﴿ قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين . يهدى به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور باذنه ويهديهم الى صراط مستقيم ﴾ (٣) .

﴿ وبالحق انزلناه وبالحق نزل ﴾ (٤) .

﴿ وقل جاء الحق وزهق الباطل ، ان الباطل كان زهوقا ﴾ (٥) .

فالحق جوهر الشريعة ، وسنة الخلفاء الراشدين ، يقول الله تعالى : ﴿ أولئك الذين هدى الله ، فبهداهم اقتده ﴾ (٦) .

عرف الخلفاء الراشدون الحق فانصاعوا له ، وأقاموه فى الناس ، بلا خوف ولا وجل ، فهذا الصديق أبو بكر يقول فى خطبة الخلافة :  
« أطيعونى ما أطعت الله فيكم فان عصيته فلا طاعة لى عليكم » .

(٢) غافر : ٢٩ .

(٤) الاسراء : ١٠٥ .

(٦) الانعام : ٩٠ .

(١) الزمر : ٤٢ .

(٣) المائدة : ١٥ - ١٦ .

(٥) الاسراء : ٨١ .

وهذا الفاروق عمر الذى ملأ الأرض عدلا ، يدعن للحق فى كل أحواله ، حتى ولو كان من امرأة لها كامل حريتها لتعبر عن الحق ، ثم يدعن له .

فتلك التى قالت : « الله بيننا وبينه عمر ... يتولى أمرنا ثم يفعل عنا » (١) .

وذلك قوله : « بس الوالى أفا ان شبعت وجاع الناس ... ولم اذن كنت اماما اذا لم يمسنى ما مسهم » (٢) .

لهذا وذاك وغيره كان قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » .

والحق الذى جاءت به شريعة الاسلام كان سنة الخلفاء الراشدين ، والوصول اليه والوقوف عليه هدف الأئمة الزهاد المتقدمين ، وهو ما يجب أن تحرص عليه أيضا هيئات الفتوى فى البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية ، لهذا كانت رسالتها عظيمة ، وكان أمر الاعتناء بها والقاء المزيد من الضوء على كل ما يتعلق بها ضروريا ، حتى يطمئن الناس وتسكن قلوبهم للحق ، وتستمر مسيرة البنوك الاسلامية بالحق ، وعلى طريق الحق فلا تضل ولا تزيع ، ولا تعبت بها الأهواء ما دامت متمسكة بالحق ، تبيينه لها وتعينها عليه هيئات الفتوى والمتابعة الشرعية .

فما مدى أهمية هيئات الفتوى ، ومن أين تستمد مشروعيتها . وما هى اختصاصاتها ، والشروط والمواصفات التى يجب توافرها فى أعضائها ، وكيف يتم تشكيلها ، وما هى ضمانات فاعلية الهيئة ، كل هذا وغيره سنتناوله فى هذا البحث الجديد المتواضع ، سائلين المولى عز وجل أن يجعل فيه الخير وأن يحصل به النفع ان شاء الله . . آمين .

(١) انظر فى تفاصيل تلك القصة تاريخ الطبرى ، ج ٥ ، ص ٢٠ ، وابن الجوزى ، ص ٥٩ .

(٢) الرياض النضرة ، ج ٢ ، ص ٥٥

## ثانيا - الرقابة « السينية » مستوياتها وانواعها :

يقول الله تعالى : ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرَىٰ لَكُمْ عَمَلِكُمْ وَرَسُولِهِ

وَالْمُؤْمِنُونَ ۙ (١) ۝

فالعسل المطلوب في الآية الكريمة جوهر حياة الأمة آحادا وجماعات فهو مناط كون الانسان مستخلفا في الأرض كي يعمرها ومن ثم كان هذا العمل أساس عملية الانتاج ومدارها .

والعمل كعنصر جوهري في العملية الانتاجية بكل ما يدل عليه من معنى دقيق وخاص أو معنى عام ، كأن يقال : ان عنصر رأس المال مردود الى عنصر العمل متراكما ، وهكذا يختل العمل أهمية بالغة وبارزة تجعله محلا للرقابة بصورها المختلفة في الآية القرآنية الكريمة .

والرقابة التي تحدثت عنها الآية رقابة مباشرة وفورية بدلالة « الفاء والسين » في قوله تعالى : « فسيري » وهذا ما يجعلنا نطلق عليها مصطلح « الرقابة السينية » .

وهذه الرقابة « السينية » ذات مستويات ثلاثة هي على الترتيب :

١ - رقابة عليا لله سبحانه وتعالى .

٢ - رقابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما تعنيه من رقابة ولى الأمر .

٣ - رقابة المؤمنين بما تعنيه من نظم وقوانين وتنظيمات ادارية .

ونقصر الحديث على المستوى الثالث فقط من الرقابة لاقصاله بموضوع البحث وفي اطار هذا المستوى الثالث من الرقابة توجد في نظرنا ثلاثة أنواع من الرقابة التي تتعاون وتتضافر في رقابة العمل ومتابعته وتقييمه وهي :

---

(١) التوبة : ١٠٥

• (أ) الرقابة الشرعية • (ب) الرقابة المالية •

• (ج) الرقابة الشعبية •

ونقصد بالرقابة الشعبية ابتداء رقابة أصحاب المصلحة الحقيقية المباشرة فى النشاط المالى الذى يقوم به البنك أو المؤسسة المالية أى المساهمين أو المودعين بحسب الأحوال وفيما يتعلق بالبنوك أو المصارف فإن المودعين يمثلون مصلحة جادة وحقيقية على جانب عظيم من الأهمية ويجب أن يحسب حسابها وأن يكون لها دور فعال فى الرقابة من خلال شكل تنظيمى أو آخر يحقق المصلحة دون تأثير أو ضرر يلحق بالبنك •

ونقصر الحديث على النوع الأول فقط من الرقابة وهو الرقابة الشرعية والتي يتضح من العرض السابق أنها رقابة «متخصصة» أى على علم تام بفتيات عمل نشاط البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية ومتطلباته المتنوعة والمتعددة وليست فقط ذات المام عام بالكليات أو العموميات فموقع الهيئة الشرعية يحتم عليها المعرفة « المتخصصة » فيما هى فيه بل والتميزة وغير المسبوقة بمعنى أنها تعرض لمستجدات المسائل العملية بتداعياتها المحلية والعالمية •

ولهذا نستطيع القول بأن تخصص الهيئة الشرعية أو كونها ذات معرفة تخصصية يقوم على اعتبارات ثلاثة هى :

١ - طبيعة النشاط الذى تمارس الهيئة عملها فيه وهو ذات طبيعة مالية مصرفية استثمارية •

٢ - المناخ السائد الذى تباشر فيه المؤسسات المالية الاسلامية عملها والذى تسيطر عليه النظم والقوانين الوضعية وهذا يفرض صعوبات عديدة على تلك المؤسسات التى تعمل طبقاً لأحكام الشريعة مما يفرض على الهيئة الشرعية تخصصاً ومهارة فنية دقيقة •

٣ - البعد العالمى فى النشاط المصرفى والمالى سواء أكان ذلك بطريق مباشر من خلال العمل فى السوق العالمية أو غير مباشر من خلال التعامل مع مؤسسات عالمية وكلا الأمرين لا غنى عنهما فى النشاط الاقتصادى المعاصر .

ولا يفوتنا التذكير بقول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، وان تصدقوا خير لكم ، ان كنتم تعلمون ﴾ (١) .

﴿ يا حسرة على العباد ، ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون ﴾ (٢) فلقد أخبر القرآن الكريم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الحرب متيقنة<sup>(٣)</sup> معلنة على من لم يذروا ما بقى من الربا بكل أشكاله وصوره ، هذا مع ما هو معلوم من أن الفتن والمحن تعم . يقول تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ (٤) فهل هم منتهون !!

وبعد الاخبار القرآنى يصبح عدم الانتهاء عن ارتكاب الحرام واقراره افتراء على الله وعنادا له سبحانه واستمرار مخاصمته وعدم الارتداع من قارعة بعد قارعة .

يقول الله تعالى : ﴿ قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل ءالله أذن لكم ، أم على الله تفترون ﴾ (٥) .

(١) البقرة : ٢٧٨ - ٢٨٠ . (٢) يس : ٣٠ .  
(٣) انظر صفوة التفاسير - محمد على الصابونى - ص ١٧٥ - المجلد الأول - دار القرآن الكريم - بيروت اذ يقول : « أى ان لم تتركوا التعامل بالربا فأيقنوا بحرب من الله ورسوله لكم » قال ابن عباس : « يقال لا كل الربا يوم القيامة : خذ سلاحك للحرب » .  
(٤) الأنفال : ٢٥ (٥) يونس : ٥٩

وفيما يتعلق بالحرب الالهية الدائرة بسبب الربا يتعين التفريق بين أمرين هما :

- ( أ ) حقيقة الربا والأصل فيه أو ما يسمى بالماهية •
- (ب) مبررات الربا أو ما يسمى بالوصف •

ولا شك أن هذه غير تلك فحقيقة الربا الزيادة المحددة والمشروطة ابتداء منسوبة الى رأس المال وهذا هو جوهر الخلل في العلاقة المالية بين الآخذ والمعطى فمن تلك المعاملة ومن ثم فهما سواء في الاثم ، كما أن قليل الربا وكثيره سواء في ادخال الفساد على المعاملات ، أما مبررات الربا أو أوصافه فغير حقيقته ، فالمبررات أمور يحكمها التصور والافتراض ولو ساندته الحساب فمثلا :

١ - الغالب على الظن حصول موكل الربا على ربح قد يكون وفيرا ، وأن الفائدة إذ تعتبر جزءا من هذا العائد فلا يضر ، والحقيقة غير ذلك فحصول الربح أمر مظنون وان كان راجحا ولو حصل ربح فعلى أى أساس تحددت نسبة الفائدة بالنسبة لهذا الربح ؟

٢ - ان سعر الفائدة تعويض عن الفرصة البديلة التي ضاعت على المقرض وهذا الأمر افتراضى أيضا في جميع صورته لو تعقبناها •

\* \* \*

ثالثا - أهمية الدور الذى تؤديه هيئة الفتوى والمتابعة الشرعية :

لا شك أن استحداث وسائل جديدة وملائمة للرقابة على عمل ونشاطات البنوك الاسلامية من أهم ما يجب أن تتجه اليه البحوث وتتفتق عنه العقول والأفهام بعد أن نبذت تلك البنوك أسلوب التعامل بالربا أخذا أو عطاء فمن القواعد الشرعية المقررة أن « ما حرم أخذه حرم اعطاؤه » و « ما حرم فعله حرم طلبه » (١) •

هذا مع ملاحظة ما يؤديه نظام التعامل بالربا فى البنوك الربوية

---

(١) انظر المادتين ٣٤ ، ٣٥ من مجلة الاحكام العدلية •

من رقابة فعالة ومواكبة لحركة الأموال فيها ، ومن ثم سرعة وحسن استخدام هذه الأموال طبقا لقواعد وأصول النظريات الاقتصادية التي تعمل في ظلها تلك البنوك الربوية •

اذ من المقرر أن قواعد الرقابة على اختلاف أنواعها تحقق في النهاية هدفا جوهريا هو حماية الأموال والحرص على الادخار العام وهذه الحماية تمثل عاملا من عوامل استمرار حياة المؤسسات المالية على الاطلاق •

ولا أدل على ذلك مما حدث خلال الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ١٩٢٩ فقد أدى عبث مديري شركات الاستثمار وانحرافهم عن الغرض المحدد لها في ذلك الوقت الى نفور المدخرين من المساهمة فيها مما استلزم التدخل لاعادة الثقة في هذه الشركات باحكام الرقابة عليها واتخاذها وسيلة من الوسائل الكفيلة بتحقيق الهدف •

وللدلالة على ذلك نورد ما جاء في تقرير احدى لجان مجلس الشيوخ الأمريكى عام ١٩٣٤ من أن :

« شركات الاستثمار ولئن كانت تتميز بما لها من أهمية حيوية فى القطاع المالى للأمة • فإن تنظيمها ونشاطها وادارتها لم تخضع فى السنوات الماضية لأية رقابة ، ولم توفر أية حماية قانونية لجمهور المدخرين ، وقد سمحت هذه السياسة المتمثلة فى « دعه يعمل » بانحراف هذه الشركات ••• اذ استخدمت وسيلة فى أيدي المديرين لزيادة ثرواتهم الشخصية مما جعلهم يتكروا لواجباتهم ويضرون بجمهور المدخرين ••• ولقد انتهى الصراع بين مصالح المديرين على حساب المدخرين لذا أتت شركات الاستثمار بنتائج مفرجة للأمة » (١) •

U.S SE. NE. Report of the Senate Committee (1)  
on Banking and Currency on Stock Exchange Practice, 73 RD.  
Congress, Senate Report, No. 1455, 1934. p. 333. Cite Faffa, op.  
cit. p. 86.

مشار اليه فى شركات الاستثمار للدكتور حسنى المصرى ، ص ٢٤٧

وازاء ذلك تدخل المشرع الأمريكى وتبعه مشرعو الدول الأخرى  
فى اخضاع شركات الاستثمار لرقابة محكمة .

ومن الأساليب القائمة فعلا للرقابة فى البنوك الاسلامية ما يتضمنه  
نظامها الأساسى من وجود مراقبى الحسابات للاطلاع فى أى وقت على  
جميع دفاتر البنك وسجلاته ومستنداته وطلب البيانات والايضاحات  
الضرورية لأداء عملهم .

وكما يقول الفقهاء ان المحاسبة من حسن ادارة المال والا أصبح  
نظام المعاملات محطولا .

وان كان هذا النوع من الرقابة فى البنوك الاسلامية فى حد ذاته  
لا يكفى لاحداث الرقابة الكافية ، ومن ثم يلزم وجود وسائل أخرى  
للرقابة كالنشر والاعلام عن نشاطات البنك ومشروعاته بحيدة  
وموضوعية لا بطريقة الدعاية مما يؤدي الى جذب المزيد من المدخرات  
وازدیاد ثقة الناس ببنوكهم الاسلامية واستمرار حياة تلك البنوك  
لحل مشاكل المجتمعات بل وتنمية تلك المجتمعات .

\* \* \*

رابعا - امتثال الأحكام الشرعية لتحقيق مصالح الخلق القائمة  
على الموضوعية لا الدعائية :

بالأحكام الشرعية يتم قصد الشارع من وضع الشريعة ، وبامثال  
الأحكام تتحقق مصالح الخلق .

من ذلك يتضح أن المصالح المرادة هى التى شرعت من أجل  
تحقيقها الأحكام الشرعية وتعلقت بها علل الأحكام والتكاليف الشرعية،  
ومن ثم تلك المصالح الحقيقية القائمة على الموضوعية لا الهوى أو الوهم  
والظن .

والأمر والنهى من أهم مباحث الحكم الشرعى وكلاهما حق الله  
تعالى على جميع المكلفين ، وحق الله تعالى لا خيرة فيه للمكلف ، واذا

وقع الأمر والنهي شرعا لم يصح تخلفها عقلا ، والا كانا افتياتا على الشرع وعلى الله صاحب الشرع واهدأ للشرية بالكلية •  
وبمعرفة الأمر والنهي تتم معرفة الأحكام ويتميز الحلال والحرام •  
فالأوامر والنواهي مخرجة للمكلف عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله اختيارا كما هو عبد لله اضطرارا (١) •

والاحاطة بأسرار الشريعة ومقاصدها من أهم ما يستعان به على فهم النصوص الشرعية وتطبيقها على الواقع واستنباط الحكم فيما لا نص فيه •

\* \* \*

#### خامسا - البنك الاسلامى يعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية :

والبنك الاسلامى كأحد أهم الحلول العملية المتاحة لمشاكل البلاد الإسلامية وغيرها من البلدان يدخل فى تكوينه وتنظيمه الأساسى جهاز يسمى « هيئة الرقابة الشرعية » وذلك بحكم طبيعة هذا البنك وطبيعة نشاطاته التى يمارسها •

فممارسات البنك الاسلامى لها ضوابط ومميزات تجعلها مختلفة عن نشاطات غيره من البنوك ، وعلى رأس هذه الضوابط والمميزات أنه لا يتعامل بالربا أو الفائدة أخذا أو عطاء وما يترتب على هذه الميزة من مزايا أخرى كثيرة منها تصحيح وظيفة النقود لكى تصبح مقياسا منضبطا ودقيقا للقيم ، ومن ثم أساسا صحيحا للتبادل بدلا من أن تكون سلعة أو من عروض التجارة بكل ما يترتب على ذلك من آثار سيئة قد تؤدى الى التفكير بشكل جاد فى تغيير النظام النقدى المعمول به حاليا •

#### ١ - مفهوم البنك الاسلامى عندى :

إذا كانت « هيئة الرقابة الشرعية » أحد مكونات البنك الاسلامى

---

(١) انظر الموافقات - للشاطبى ، ج ٢ ص ١٦٨ - ١٧٢

الأساسية فنس البديهي أن نستهل الحديث عنه بتقديم مفهومنا للبنك  
الاسلامى بأنه :

« مؤسسة مالية مصرفية - شعبية أو حكومية - تعمل على تجميع  
فوائض التوازن لدى الأشخاص - سواء طبيعيين أو اعتباريين -  
وتوجيهها فى أوجه استثمار انمائية - لصالح الفرد والجماعة - وذلك  
طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية - ومقاصدها الأساسية (الضروريات  
- الحاجيات - التحسينات) » •

ولا ندعى بحال أن هذا المعنى الجامع المانع للبنك الاسلامى  
ولا تكون مغالين اذا قلنا إن كلمة (Bank) فى نفسنا شئ منها فلا يلزم  
اتحاد الأسماء أو توحيدها للتعبير عن « المفهوم » ولا مانع عندنا من  
اختلاف وتعدد الأسماء للتعبير عن ذلك المفهوم فهناك « دار المال »  
و « بيت التمويل » و « المصرف الاسلامى » و « شركة الاستثمار »  
... الخ ، مما تكشف عنه الممارسات الفعلية للحلول الاسلامية  
لمشاكل الناس العملية فى حياتهم اليومية •

أتناول كل كلمة من كلمات هذا التعريف وأبين محترزاته ، وبعبارة  
أخرى أوضح ما يدخل فى هذا التعريف وما يخرج عنه :

#### ( أ ) مؤسسة مالية :

من المسلم به فى الأنظمة الادارية وجود تقسيمات ادارية كثيرة  
من أهمها المؤسسة والهيئة ، والهيئة تقوم على أداء خدمات دون مقابل  
بحسب أصل تسميتها ومن هنا تكون فى أغلب الأحوال - بل الغالب  
الأعم - تابعة للحكومات • أما المؤسسة فتقوم بأداء نشاطات مقابل عوض  
أو عائد أو ربح ، فالمؤسسة تعمل بقصد الربح أما الهيئة فلا •

ومن هنا كانت البنوك مؤسسات وليست هيئات اذ اختارت لها  
شكل المؤسسة كتنظيم ادارى •

## (ب) مالية :

البنوك الاسلامية كمؤسسات مالية تعمل فى كل ما يصدق عليه معنى المال فى الفقه الاسلامى ، ومن هنا يتحدد نشاطها ويتسع فى نفس الوقت .

يتحدد بالحلل والحرام فكل ما لا يعتبر مالا فى الاسلام لا يجوز التعامل فيه وكل ما يعتبر حراما أو فيه شبهة الحرام لا يجوز التعامل فيه خاصة بعد أن وجد البديل الاسلامى فى المعاملات المصرفية وهو البنوك الاسلامية ، ومن ثم لا يجوز التذرع بالضرورة ، فالضرورة كما يقول السيوطى صاحب «الأشباه والنظائر» يشترط ألا يكون المحظور أكثر من الضرورة ولا حتى مساويا لها<sup>(١)</sup> ، والا فلا يجوز العمل بها أى بالجواز الذى ترتبه بالمخالفة للأصل .

## (ج) شعية :

مؤسسات مالية شعية وهذا هو أهم ما يميز البنك الاسلامى .  
انها مسئولية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .  
يقول الله تعالى : ﴿ كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾ (٢) .

ويقول سبحانه : ﴿ وانه لذكر لك ولقومك ، وسوف تسئلون ﴾ (٣)  
مسئولية بكل أبعادها وحلقاتها ومجالاتها :

- |           |              |
|-----------|--------------|
| • الدينية | • الشخصية    |
| • الأسرية | • الاجتماعية |
| • الدولة  | • الأمة      |

(١) انظر بحثنا فى الحلل والحرام فى المعاملات - مسألة الفرق بين الحرام لذاته والحرام لغيره ص ١٤ وما بعدها .  
(٢) آل عمران : ١١٠ (٣) الزخرف : ٤٤

ولا نقول هكذا المسلمون اذا تحمسوا لشيء حملوه كل شيء  
فلا مانع لدينا أن يؤدي كل واحد كل جوانب الواجبات اذا استطاع  
الى ذلك سبيلا فإن الله يزعم بالسلطان ما لا يدع بالقرآن كما قال  
عثمان رضى الله عنه .

والواجب الكفائي ليس هناك ما يمنع أن يقوم به الجميع ، بل اذا  
قام به كل واحد منهم أئيب واذا تقاعس عنه الجميع أثموا .

والبنك الاسلامى يسعى الى الناس ولا ينتظر الناس حتى يأتون  
اليه لأن البنك صاحب رسالة ودعوة تتلخص فى :

١ - كيفية تعويد الناس على سلوك اقتصادى اسلامى محدد : منه  
كيف ينفقون أموالهم ، كيف يستثرون أى فائض من المال لديهم  
وهو بذلك يعودهم كيف يدخرون على وجه الحقيقة لا على وجه  
الاكتناز .

فاستثمار المال ادخار له .

اذ ليس الادخار الا المحافظة على المال لوقت الحاجة ، والاستثمار  
ليس الا كذلك محافظة على المال بانمائه وازدياده فيبقى الأصل  
ويتكاثر ومن ثم يبقى المحافظة على الأصل على الأقل ان لم يزد  
هذا الأصل بعد استيفاء كافة الاحتياجات الأساسية للفرد ، بعيدا  
عن الترف والتبذير والاسراف .

ولذلك كان التوجيه النبوى الشريف باستثمار المال حتى لا تأكله  
الصدقة والزكاة .

ويكون هذا هو معنى الادخار الحقيقى للمال بعيدا عن الاكتناز  
وتعطيل منفعة المال ، وفى هذا المعنى يقول الرسول الكريم :

« مثل المؤمن مثل التاجر لا يسلم له عزائمه حتى يسلم له رأس  
ماله ، كذلك المؤمن لا تسلم له نوافله حتى تسلم له عزائمه » (١) .

(١) بدائع الصنائع ج ٦ طبعة ١٩١٠

فالتريخ وقاية لرأس المال وجابر له من الخسران<sup>(١)</sup> .

٢ - توفير وسائل الانتاج للقادر عليه حتى لا يكون هناك عاطل ، بل أكثر من ذلك حتى لا تكون هناك طاقة بشرية لا تعمل على الوجه الأكمل من افراغ الوسع والجهد فلا تكون هناك بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة .

وكل ذلك فعله الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم حين جاءه من يطلب الصدقة فسأله : « ماذا عندك » ؟ فقال له : ليس عندنا الا قدح وحلس نجلس عليه ، فطلب منه أن يأتيه بهما ثم باعهما بدرهمين . جعل درهما منهما لنفقته ونفقة أهله ، وطلب منه أن يشتري بالباقي قدوما وقال له : « اذهب واحتطب وبع ولا تأتني الا بعد خمسة عشر يوما » ، ففعل الرجل وعاد بعد خمسة عشر يوما ومعه خمسة عشر درهما<sup>(٢)</sup> .

وهكذا هيأ الرسول العمل للرجل ووفر له وسيلة الانتاج ووفر له المال وحافظ على أصل ماله .

وهذا هو منهج البنك الاسلامي : فتوفير العمل أفضل من الصدقة اذا كان المتصدق عليه قادرا على الكسب .

( د ) يعمل على تجميع فوائض التوازن لدى الأشخاص :

الأصل في الاتفاق التوازن اعمالا للهدى القرآني في قوله تعالى :  
﴿ والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ﴾<sup>(٣)</sup> .

---

(١) المغني لابن قدامة ، ج ٥ ص ٦٣ ، مكتبة الرياض الحديثة بالرياض ، وانظر تفسير الفخر الرازي ، مفاتيح الغيب ، ج ١ ، سورة البقرة - الزمخشري - الكشاف ، ج ١ سورة البقرة .

(٢) الحديث رواد البخاري فيرجع اليه .

(٣) الفرقان : ٦٧

والتوازن في الاتفاق يترتب عليه حتما في الغالب الأعم فائض من المال وهو ما يصح أن نطلق عليه فائض التوازن .

هذا الفائض بعد اشباع الحاجيات الأساسية للانسان بغير اسراف ولا سرفه ولا تبذير تعمل البنوك الاسلامية على تجميعه ولا يتسنى لها ذلك الا اذا كانت على علاقات وطيدة بالأفراد في البيئة التي توجد فيها وفي محلتها التي تعمل في نطاقها سواء على النطاق الاقليمي او النوعي كمجتمع الطلاب أو العمال أو الزراع أو التجار وهذا هو الأصل في رسالة البنك الاسلامي حتى يتمكن من تبليغ دعوته القائمة على ضرورة تطبيق شرع الله في المعاملات ، فالبنك الاسلامي لا ينطلق في الناس لكي يجمع أموالهم فقد يأتون اليه مودعين بدافع الغيرة والعاطفة الدينية الجياشة في صدورهم ويبقى بعد ذلك الناس هم الناس في أخلاقياتهم وسلوكياتهم ومن هنا قلنا : ان البنك الاسلامي لا ينتظر الناس حتى يأتون اليه بل يذهب هو الى الناس من خلال ممارسته لنشاطاته في أهم مورد من موارد المعاملات وهو المال .

وهذا يفرض بالضرورة على البنك الاسلامي أن يكون أهلا لذلك بكل ما يقتضيه توافر تلك الأهلية من شرائط ومواصفات .

ومن ناحية أخرى فانه ولا شك أن فوائض التوازن تكون رأس مال لا بأس به يمكنه الاندفاع والانطلاق في العمل في المجتمع طبقا لأحكام الشريعة ومقاصدها الأساسية وبخاصة في البيئات أو المجتمعات التي لا تنهمر فيها على البنك الاسلامي أموال المودعين لضعف الوازع الديني مثلا أو لقلّة عدد المسلمين فيها أو لعدم الايمان برسالة البنك الاسلامي أو لجهل الناس بتلك الرسالة لسبب أو لآخر ، ومثل هذه البيئات والمجتمعات موجودة ولا يمكن تجاهلها أو اسقاطها من الحساب بل لعلها تحتاج الى المزيد من الرعاية والاهتمام لشدة حاجتها أكثر من غيرها .

(هـ) توظيفها في أوجه استثمار انمائية على مستوى الفرد والجملة :

• صدق عمر حين قال : « ان السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة »

• وهنا يجب تحديد معنى الاستثمار والتنمية<sup>(١)</sup>

فكلا الأمرين متلازمين فلا تنمية بغير استثمار ولا قيمة للاستثمار

• بغير تنمية

وهذه هي مشكلة ما يسمى بالعالم الثالث كله ، مشكلة الفقر

والفاقة والعجز بل والكسل

وبنظر متأان - بل بانعام النظر - نستبين أن المشكلة الحقيقية ليست

هي الفقر بل هي العجز والكسل ، وكلاهما لا بد له من مفجر للطاقة

ومحرك للجهد الكامن ، انها العقيدة التي توضح للناس الطريق ولكن

أكثر الناس لا يعلمون !

لقد جاء محمد صلى الله عليه وسلم وقلب القواعد الاقتصادية

رأساً على عقب :

- فلا ربا ، وأول ربا بدأ به ربا عمه العباس

- ولا نجش

- ولا تلقى للركبان

- ولا بيع الحاضر للبادي

- ولا خلافة

- ولا عينة... الخ

وما زالت هذه البيوع كلها تمارس في الأسواق ، فبيع العينة

موجود وتلقى الركبان موجود وبيع النجش موجود والخلافة كذلك

وبيع الحاضر للبادي ، ولكن اتخذت هذه البيوع أشكالاً آخر فقط

(١) انظر موسوعة الاستثمار في البنوك الاسلامية - من مطبوعات

الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية .

فمثلا : تلقى الركبان يحدث ولكن بصورة أوسع وعلى نطاق واسع •  
ويبع الحاضر للبادى بالنظر الى الدول المتقدمة والدول المتخلفة فهو  
نوع من بيع الحاضر للبادى ••• وهكذا •

المهم فى كل ذلك أن تطبيق أحكام التشريع الاسلامى ككل  
غير منجمة ولا مجزأة ولا أن يؤخذ بعضها ويترك البعض لأنها نظام  
متكامل تترتب عليه نتائج متكاملة ولأنها نظام تتمم أجزاءه بعضها  
بعضا • وهنا تتجلى عظمة هذا التشريع وتميزه وتفوقه فسا زال  
البعض يزعم أن بعض الأحكام مأخوذ من الأنظمة والشرائع البشرية  
الأخرى ولكن بافتراض صحة ذلك - فرضا جدليا -

تساءل : هل تحدث تلك القواعد الجزئية الفرعية النتائج الكلية  
الهائلة لنظام بأكمله تتكامل أجزاءه وتترابط على نحو يبرز لنا التشريع  
الاسلامى كحضارة ونظام عالمى اسلامى •

لا شك أن ذلك أكبر دليل عملى للرد على كل من يزعم أن هناك  
بعض القواعد أو الجزئيات المأخوذة من الأنظمة والشرائع الأخرى •  
ولا يحتج محتج بأن شرع من قبلنا مصدر من مصادر التشريع لأن  
انرد سهل ميسور هو أن شرع من قبلنا لا يصير شرعا لنا الا اذا أقرته  
الشريعة الغراء ومن ثم يصبح بمقتضى قواعد وأصول التشريع الاسلامى  
شرعا لنا أى أنه لا يبقى على أصله بل تجيزه لنا شريعة الاسلام ، ومن  
ثم يصبح ذو صبغة اسلامية محضة •

والمقصود بالاستثمار والتنمية على المستويين الفردي والجماعى  
أن هناك أوجه استثمار تتصل اتصالا مباشرا بمصلحة الفرد وتتعلق  
بتأمين الحاجات الأساسية له من مآكل ومسكن وملبس • وهناك  
أوجه استثمار تتصل اتصالا مباشرا بالجماعة كالتعليم العام والصحة  
العامة والأمن العام وغيرها من المرافق العامة كالمواصلات بأنواعها  
المختلفة بريديّة وسلكية ولاسلكية ووسائل الانتقال بأنواعها المتعددة  
برية وجوية وبحرية وفضائية •

( و ) طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية - وهنا تكمن المشكلة الحقيقية  
للنظام المصرفي الإسلامي :

فالمسألة لا يكتفى ولا يجب أن نكتفى فيها بالقول طبقاً لأحكام  
الشريعة الإسلامية ، وفي تقديري أن هذه المسألة تتركز على الأمور  
التالية :

١ - في أي ناحية تطبق الشريعة في المصارف الإسلامية :

- من حيث التكوين والتأسيس والتنظيم<sup>(١)</sup>
- من حيث الطاقة البشرية العاملة<sup>(٢)</sup>

- من حيث الممارسة الفعلية لنشاطات البنك ويجب أن تتسم  
بسمتين هما :

- ( أ ) السلوك الشخصي في التعامل وفي المظهر •
- ( ب ) الأداء للعمل المنوط بالفرد<sup>(٣)</sup> •

٢ - المتابعة والرقابة :

استناداً الى قوله تعالى : ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله  
والمؤمنون ﴾<sup>(٤)</sup> •

وقوله تعالى : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره • ومن يعمل مثقال  
ذرة شراً يره ﴾<sup>(٥)</sup> •

---

(١) انظر موسوعة التنظيم - من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك  
الإسلامية •

(٢) انظر موسوعة الموارد البشرية - من مطبوعات الاتحاد الدولي  
للبنوك الإسلامية •

(٣) انظر العمل والعمال في الفقه الإسلامي - رسالة دكتوراه  
للدكتور عدنان التركماني من كلية الشريعة - جامعة الأزهر •

(٤) التوبة : ١٠٥ (٥) الزلزلة : ٧ ، ٨

وقوله تعالى : ﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيد . ما يلفظ من قول  
الا لديه رقيب عتيد ﴾ (١) .

ولكن كيف نكفلها وما هي الضمانات الكفيلة باستمرارها وفعاليتها،  
وفى تقديري يلزم اشتراك كل من :

- ( أ ) هيئات الرقابة الشرعية الداخلية فى البنوك الاسلامية .
- (ب) هيئات الرقابة الشرعية الخارجية ممثلة فى الهيئة العليا  
للفتوى والرقابة الشرعية للبنوك الاسلامية .
- (ج) هيئات الرقابة الشرعية العامة ممثلة فى جهات الافتاء الرسمية  
والمؤتمرات الاسلامية .

وأفضل استعمال اصطلاح « هيئات الفتوى والمتابعة الشرعية » اذ  
أن كلمة « رقابة » قد تشعر أن البنك محل شك أو أنه متهم بالمخالفة  
ابتداء .

٢ - كيفية الهيمنة أو الرقابة على البنوك الاسلامية التى توجد  
فى دولة ما :

الخطير فى الأمر أنه قد تتعدد البنوك الاسلامية فى البلد الواحد  
وتتعدد بالتالى ممارستها ، وليس هذا هو مكمن الخطر ، بل ان الخطر  
يكمن فى تضارب تطبيقاتها للحلول الشرعية ويصير كل حزب بما  
لديه فرحون ؛ وهذا أمر يجب التنبيه اليه من الآن والعمل الدؤوب  
على أن توجد له الحلول العملية ، ومن أوجه الحلول التى تقترحها :

- ( أ ) العمل على بعث الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ليقوم بدور  
المنسق والمؤلف بين البنوك الاسلامية اذا خلصت النية وصدق  
العمل نحو منهج اقتصادى اسلامى متميز .

(١) سورة ق : ١٧ ، ١٨

(ب) أن يلجأ المودعون في البنوك الإسلامية الى تكوين لجنة متابعة دائمة ورقابة ممن يجدون في أنفسهم الكفاءة لذلك وتوافر فيهم مواصفات متابعة اداريات وفنيات العمل ، ويكون من حق لجنة المتابعة والرقابة طلب دعوة الجمعية العمومية للانعقاد فى دورة غير عادية اذا رأت ما يستوجب ذلك ويستلزمه .

وهذه اللجنة التى يختارها المودعون تكون بمثابة ممثلين دائمين لهم تتابع ما يجرى فى البنك أولا بأول باعتبار أنهم أصحاب مصلحة حقيقية فى استمرار وفاعلية نشاطات البنك ، كما أنهم اصحاب مصلحة حقيقية فى أن تكون أموالهم وما تدره من عائد فى دائرة الحلال اذ غالبا ما ينفون حجم ودائعهم أضعاف حجم أموال المساهمين - أى أصحاب رأس المال .

(ج) ونقترح أن يكون من بين أعضاء مجلس الادارة ممثل للحكومة وليكن من وزارة المالية والبنك المركزى ليراعى مراعاة البنك للأنظمة المطبقة فيما لا يتعارض مع قواعد البنك وأهدافه ، ولا يتعارض ذلك مع ما سبق أن قلناه من أن تلك البنوك الإسلامية من الممكن ان تنشأ بعيدا عن الاجراءات الحكومية ، فالبنوك التى تقصدها فى الحالة الأولى هى البنوك الأهلية الخاصة على مستوى محدود بين جماعة أو فئة تجمعهم روابط واحدة كأهل صناعة أو مهنة أو حرفة أو تجمعهم مصلحة واحدة أو أهل بلد واحد .

أما البنوك الأخرى - التى يكون للحكومة ممثل فيها - فهى تلك التى تكون على نطاق الاككتاب العام برأسمال ضخم ونشاطات متنوعة ومتعددة تصل الى مستوى الجماعة ككل أو الدولة .

\*\*\*

## المبحث الثاني

المقصود بهيئة الفتوى والمتابعة الشرعية وتشكيلها

أولاً - المقصود بهيئة الرقابة الشرعية وهدف البنك الاسلامى :

أتناول الحديث عن « هيئة الرقابة الشرعية » من خمس نواح هى :

- ١ - معنى « هيئة الرقابة الشرعية » وماهيتها .
- ٢ - مشروعاتها .
- ٣ - اختصاصاتها .
- ٤ - تكوينها أو تشكيلها .
- ٥ - ضمانات فعاليتها .

● معنى « هيئة الرقابة الشرعية » او ماهيتها :

هذه الهيئة - كما سبق القول - جهاز مستحدث فى كيان البنك الاسلامى وتنظيماته الأساسية ومن ثم فهى :

« أحد أجهزة البنك الاسلامى المستحدثة لمعاوته فى تحقيق أهدافه » وكى نلقى مزيداً من الضوء على أهمية هذه الهيئة ، نحاول توضيح هدف البنك الاسلامى بشئ من الايجاز الشديد فنقول :

● هدف البنك الاسلامى :

ان هدف البنك الاسلامى يتمثل فى « تحريك الطاقات الكامنة فى المجتمع والوصول بها الى أقصى اتاجية ممكنة » بما يكفل التغيير المنشود فى الشرع .

ولا شك أن تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع أيا كان نوع هذه الطاقات أي سواء أكانت بشرية أو مادية أو غيرها فانه - أي تحريك للطاقات - نوع من التغيير في المجتمع والذي تنشده البنوك الاسلامية تهدف كبير من أهداف الشرع الاسلامي<sup>(١)</sup> .

وإذا كانت هذه الهيئة تواكب البنك في مهامه وتعاونه في تحقيق أهدافه فإن دورها وبلا أدنى شك لا يقتصر على المراقبة أو الرقابة وانما يكون دورها أهم من ذلك وأعم ، ومن هنا أيضا فضل تسميتها هيئة الفتوى والمتابعة الشرعية<sup>(٢)</sup> . فإذا اقتضت الهيئة على دور الرقيب أو الرقابة في أدائها لدورها المنشود فانها تكون قد تخطت عن وظيفتها الأساسية في الفتوى ابتداء ، ثم متابعة التنفيذ وما قد يصاحبه من مشاكل عملية فقهية ، ثم الهيمنة والرقابة . فالرقابة أو المراقبة من الرؤية اللاحقة للعمل ثانيا ، والتطبيق أولا ، والتنفيذ ثالثا أخذًا من قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرِّيَ اللَّهُ عَمَلِكُمْ وَرَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٢) .

ولهذا أيضا نقول : انه لا بد من تواجد الهيئة في مجلس الادارة وليس هناك مبرر واحد لاستبعادها من المجلس اذ لا تضارب في المسؤولية من المشاركة في اصدار القرار ثم ابداء الرأي الشرعي فيه وانزال الحكم الشرعي عليه حين عرضه على الهيئة مكتملة ومجتمعة اذ ليس هناك ما يمنع من وجود ضمانات شرعية على درجتين فضلا عن اكتساب المشاركة الشرعية السابقة لصدور القرار .

انطلاقًا من مفهومنا للبنك الاسلامي على النحو الفات فان الهيئة المستحدثة في تكوينه تقدم له الحلول الشرعية في ممارساته ونشاطاته العملية بما يضمن عليها صفة الشرعية ويؤمنها من الوقوع في الحرام أو الاقتراب منه وهي دائرة المكروه أو شبه الحرام .

(١) انظر ما سبق ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ ، فيما يتعلق برسالة البنك الاسلامي في مجال عمله .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٣٦ (٣) التوبة : ١٠٥

وتأسيسا على ذلك تكون هذه الهيئة هي هيئة « للفتوى » •

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الهيئة لا يقتصر دورها على اصدار الفتاوى للبنك وانما معاوته في تحقيق هدفه الذي أُلْمنا اليه ومن ثم فان تحقيق هذا الهدف يستوجب متابعة الهيئة لفتاواها لترى دقة تنفيذها وتطبيقها على الوجه السليم وبخاصة أن هناك العديد من المشاكل التي تثور عند التنفيذ ، وهنا ننبه الى قول ابن قيم الجوزية<sup>(١)</sup> : « انه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له » •

فكما يقول ابن القيم : « المفتى محتاج الى قوة في العلم وقوة في التنفيذ »<sup>(٢)</sup> •

وكما يقول الامام أحمد بن حنبل : « أن تتحقق له الكفاية والا مضغه الناس » •

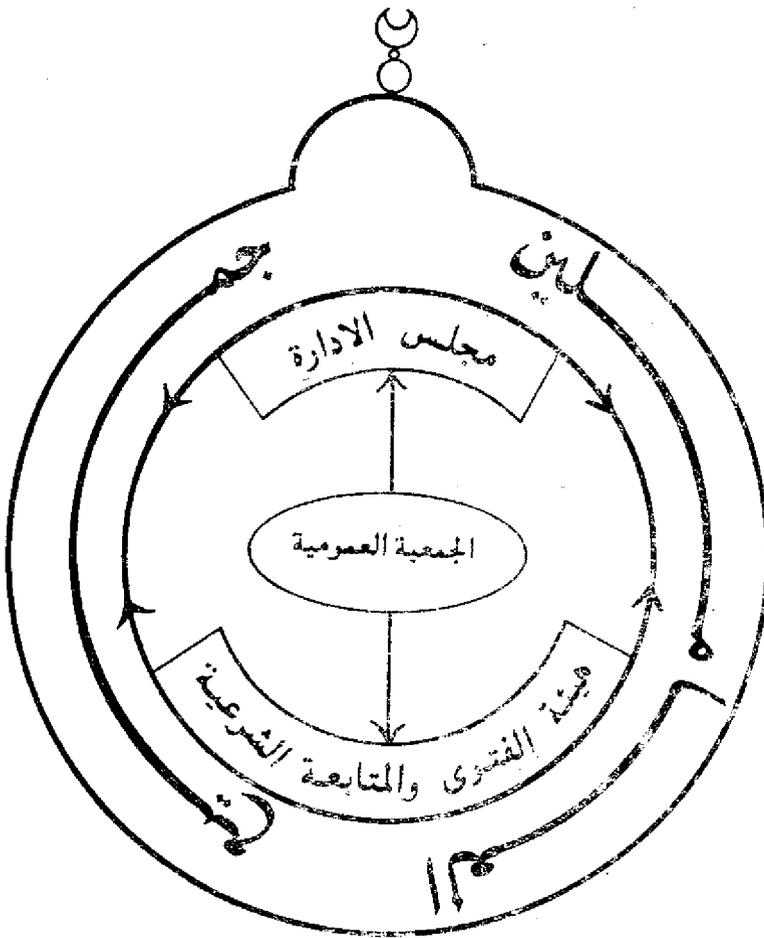
كما لا يقتصر دور الهيئة في المتابعة على هذا الشق الخاص بفتاواها وانما يمتد ليشمل أدائها لدورها في عملية تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع والتي هي نوع من « التغيير » الحاصل في المجتمع بكل ما يعنيه هذا التغيير ، ابتداء من تطهير عقلية الفرد مما علق بها أو داخلها من أفكار غير صحيحة ، و انتهاء بطبع الأفراد على تصرفات وسلوكيات وأخلاقيات فاضلة ، ولا شك أن هذا يساعد البنك الاسلامي كثيرا - وكما يجب أن يكون - في أدائه لرسائله وتحقيق هدفه المنشود •

وسأوضح موقع هيئة الفتوى والمتابعة الشرعية ضمن تنظيمات البنك الاسلامي كما أتصورها في الرسم المرفق •

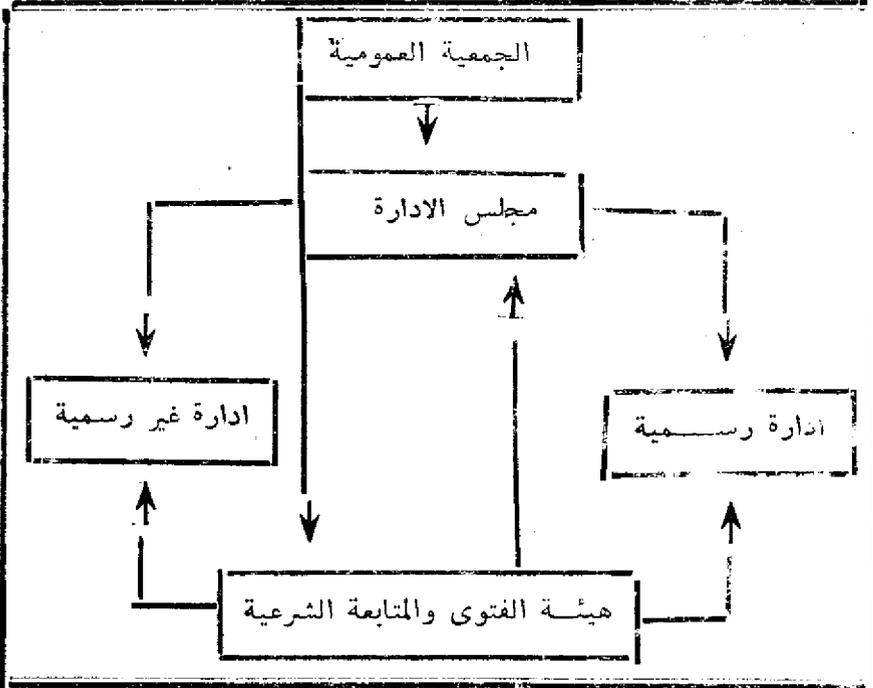
---

(١) اعلام الموقعين ، ج ٤ ، ص ٢٠٤

(٢) المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ١١٩



شكل رقم (١)



شكل رقم (٢)

ثانيا - مشروعية هيئة الفتوى والمتابعة الشرعية (اساس وجودها) :  
تستمد هيئة الفتوى والمتابعة الشرعية مشروعيتها ونسب وجودها  
في نظرنا من ثلاثة أوجه هي :

#### ( أ ) النظام الأساسي للبنك الاسلامى :

فالنظام الأساسى الصادر بإنشاء البنك يتضمن نصا خاصا بالهيئة  
الشرعية ينظم - عادة - طريقة عملها وكيفية تشكيلها •

ويأتى ذلك النص فى الغالب استنادا الى النص الخاص بتحريم  
التعامل بالربا أو الفائدة أخذا أو اعطاء أو النص الخاص بالتزام البنك  
بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية •

#### (ب) تستمد الهيئة مشروعيتها من مباشرتها لاختصاصاتها :

فاذا باشرت الهيئة اختصاصاتها وأدت عملها على النحو الذى يتلاءم  
ونشاط البنك ويحقق الأهداف التى ينشدها ويصمبو اليها على  
نحو ما ألمحنا ، اذا قامت الهيئة بذلك أكدت مشروعيتها واذا تقاعست  
أو قصرت فقدت مشروعيتها ومبرر وجودها •

(ج) تستمد الهيئة مشروعيتها من مجرد التفكير فى انشاء البنك  
الاسلامى • وذلك كى ترعى خطوات انشاء البنك وتراجع أولا بأول  
اجراءات قيام ذلك الكيان الجديد وتدعو اليه بين الناس وتضفى  
الشرعية على قيامه •

\* \* \*

#### ثالثا - اختصاصات هيئة الفتوى والمتابعة الشرعية :

ينبغى أن تكون اختصاصات الهيئة متلائمة مع مسئوليتها وعلى  
قدر تلك المسئولية فى ضوء كونها أحد أجهزة البنك المعاونة له فى  
تحقيق أهدافه ومن ثم لا يهمننا أن نسردها قائمة من الاختصاصات بقدر  
ما يهمننا أن نوضح أساس تلك الاختصاصات المستمدة من موقعها  
ووصفها داخل الهيكل التنظيمى للبنك ، ومن ثم نكتفى بذكر أهم  
اختصاصين لها وهما :

(أ) ابداء الرأى الشرعى فيما يستوجب ذلك من معاملات البنك دون توقف أو انتظار لعرض أو طلب ، أى القيام بولاية الافتاء فى البنك .

وهذا يحقق فى نظرنا فاعلية الهيئة وتفاعلها مع كل أجهزة البنك ونشاطاته ووقوفها على كل ما يجرى فيه لا أن تنتظر حتى تعرض عليها المعاملة اذا رأت ادارة البنك ذلك .

لذلك أسميناها هيئة الفتوى لا هيئة الرقابة لأن الفتيا هى جوهر عملها وأصل وجودها .

(ب) متابعة تنفيذ وتطبيق ما تصدره من فتاوى وآراء شرعية وذلك تداركا لما قد يواجه التطبيق والتنفيذ من مشكلات عملية تستوجب بيان وجه الشرع فيها<sup>(١)</sup> .

هذا من ناحية المعنى الضيق للمتابعة أما المتابعة بالمعنى العام والهام فانها تواكب البنك منذ بدء التفكير فيه وتمتد معه نحو تحقيق أهدافه .

\* \* \*

#### رابعا - تكوين الهيئة وكيفية تشكيلها :

يتضح لنا مما تقدم أن الهيئة تمر بمرحلتين : مرحلة ما قبل اصدار النظام الأساسى ومرحلة ما بعد ذلك .

ولا شك أن لكل من المرحلتين ظروف ومتطلبات ، وسأكتفى بمرحلة ما بعد صدور النظام الأساسى للبنك وما يجب أن تكون عليه الهيئة مكتفيا بالحد الأدنى من القول :

(أ) ألا يقل عدد أعضاء الهيئة عن ثلاثة<sup>(٢)</sup> ، ومبررات ذلك هى :

---

(١) انظر ما سياتى ص ١٤٥ ، مسألة أن الاجتهاد قسمان : أحدهما خاص باستنباط الأحكام والآخر خاص بتطبيقها ، وانظر قول ابن القيم « فالفتى محتاج الى قوة فى العلم وقوة فى التنفيذ » ص ١٥٣  
(٢) ولقد استلهمت العدد من قوله تعالى : ﴿ واضرب لهم مثلا أصحاب القرية اذ جاءها المرسلون . اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعمرنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون ﴾ ( يس : ١٣ ، ١٤ ) .

كى يكون كل منهم عوناً للباقيين على أداء مهمتها التى لا نقف عند ابداء الرأى الشرعى فيما يعرض عليها<sup>(١)</sup> ولكى تتاح لهم فرصة المشورة (٢) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تشكيلها من ثلاثة أعضاء يكفل عدم التواطؤ . لا قسر الله .

وبذلك تكمن مبررات تشكيل الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل يراعى فيهم تكامل المعرفة بالفقه والقانون والمصارف فى اعتبارات ثلاثة وهى :

– اعتبارات ادارية أى أن تكوين الهيئة من ثلاثة أعضاء يتيح الترجيح فى الآراء بالأغلبية .

– اعتبارات مسلكية تتمثل فى انتفاء الشبهة ومنع التقول من نحو تواطؤ وغيره .

– اعتبارات فنية فمسائل المعاملات اجتهادية وأحكامها ظنية تتسع لوجهات النظر المتعددة ولا أدل على ذلك من سرد تلك القصة :

روى الطبرانى فى الأوسط :

أن عبد الوارث بن سعيد قال : قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة وابن أبى ليلى وابن شبرمة .

فسألت أبا حنيفة : ما تقول فى رجل باع يبعاً وشرط شرطاً ؟

قال : البيع باطل والشرط باطل .

ثم سألت ابن أبى ليلى .

---

(١) فى ضوء ذلك راجع ملاحق البحث المتعلقة بنظم وقوانين البنوك الاسلامية ص ١٥٧  
(٢) انظر ما سياتى ص ٢٣٦ مسألة : ينبغى للمفتى أن يشاور من يشق به .

- فقال : البيع جائز والشرط باطل
- ثم سألت ابن شبرمة ..
- فقال : البيع جائز والشرط جائز

فقلت : يا سبحان الله ، ثلاثة من فقهاء الكوفة اختلفوا على •

فأتيت أبا حنيفة فأخبرته فقال : لا أدري ما قالوا ، حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع وشرط » البيع باطل والشرط باطل •

ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته فقال : لا أدري ما قالوا ، حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن أشتري بريرة فأعتقتها » البيع جائز والشرط باطل •

ثم أتيت ابن شبرمة فأخبرته فقال : لا أدري ما قالوا : حدثني ( مسعر بن كدام عن ) محارب بن دثار عن أبي اليزيد عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، بعث النبي صلى الله عليه وسلم فاقاة وشرطت حملانا الى المدينة • البيع جائز والشرط جائز (١) •

(ب) أن يكون كل عضو من أعضائها فقيها وتتوافر فيه الحد الأدنى من شروط المجتهد وهي كثيرة مبسطة في كتب الأصول نوجزها فيما يلي :

## ١ - الفقيه :

• **الفقه في اللغة :** الفهم ، أو هو معرفة باطن الشيء والوصول الى أعماقه فهي أخص من مطلق الفهم (٢) ، وقيل : هو العلم •

(١) الامام السرخسي ( ٤٣٨ هـ ) ، ناقش الحكاية التي أوردتها كتب الفقه وتناقلها المحدثون وانتصر لما استدلل به أبو حنيفة وضح عنده ورد على مخالفيه من الأئمة - المبسوط ، ج ١٣ ، ص ١٣ - ١٥ - أورد مثل السرخسي فتح القدير ج ٥ ص ٢١٤ - د. حسن الشاذلي - نظرية الشرط ص ١٩٤ وما بعدها .

(٢) انظر مفردات الراغب الاصفهاني •

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : الفهم أخص من العلم والحكم<sup>(١)</sup>  
لقوله تعالى : ﴿ ففهمناها سليمان ، وكلا آتينا حكما وعلما ﴾ (٢) .

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : « رب مبلغ أوعى من سامع » .

وقال الأمدى : « والأشبه أن الفهم مغاير للعلم ، إذ الفهم عبارة عن جودة الذهن من جهة تهيئته لاقتناص كل ما يرد عليه من المطالب وإن لم يكن المتصف به عالما كالعامي الفطن ، وأما العلم فالمختار في تعريفه أن يقال : العلم عبارة عن صفة يحصل بها لنفس المتصف بها التمييز بين حقائق المعاني الكلية حصولا لا يتطرق اليه احتمال تقيضه وعلى هذا فكل عالم فهم وليس كل فهم عالم »<sup>(٣)</sup> .

وإذ كان الفقه يطلق على ما هو أخص من مطلق الفهم ومن العلم ، فبقيامه على العلم نفس الخصوصية هنا بأنها « العمل » لما قاله أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل . قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل<sup>(٤)</sup> .

● **الفقه في اصطلاح الفقهاء(٥)** : هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية . المراد بالعلم مطلق الإدراك الشامل للظن واليقين لأن أكثر مسائل الفقه ظنية .

و « الأحكام » جمع حكم ، ويراد به هنا اثبات أمر لأمر أو نفيه عنه . و « الشرعية » أى المنسوبة الى الشرع اما مباشرة أو بواسطة الاجتهاد

(١) الرسائل الكبرى ج ١ ص ٣١

(٢) الأنبياء : ٧٩

(٣) الأحكام ج ١ ص ٤ ، ارشاد الفحول للشوكاني ص ٤

(٤) انظر الرسائل الكبرى لابن تيمية ج ٣ ص ٣٢

(٥) أصول الفقه الاسلامى - محمد مصطفى شلبى ج ١ ص ١٧ ، وما بعدها - الطبعة الثالثة - دار النهضة العربية .

لأن الشرع مصدرها • و « العملية » المتعلقة بأفعال المكلفين<sup>(١)</sup> كالصلاة والصيام والبيع والاجارة والربا والرهن وغيرها •

ويلاحظ أن تخصيص الفقه بالعلم بالأحكام الشرعية العملية اصطلاح متأخر فقد كان الفقه يطلق على ما يشتمل العلم بجميع الأحكام الشرعية ولذلك عرفه الامام أبو حنيفة « بأنه معرفة النفس ما لها وما عليها » أى كل ما لها مما ينفعها وكل ما عليها مما يضرها<sup>(٢)</sup> •  
« المكتسب » قيد للعلم ، أى الحاصل للفقيه باجتهاده •

من « الأدلة التفصيلية » ليخرج علم المقلد والأدلة التفصيلية هي الجزئية التي تتعلق بالمسائل الجزئية فيدل كل واحد منها على حكم جزئى لأن بحث الفقيه فى الجزئيات يفرضه الوصول الى الأحكام الجزئية كجواز فعل معين أو حرمنه أو صحة هذا العقد أو عدم صحته والأحكام الجزئية تؤخذ من الأدلة التفصيلية •

وكما يطلق الفقه على العلم بالأحكام الشرعية ••• الخ يطلق أيضا على نفس الأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية •

## ٢ - والفقيه هو :

العالم بهذه الأحكام المستنبط لها ، والفقيه الذى ينظر فى الأدلة التفصيلية لا يستطيع أن يأخذ الحكم من الدليل الجزئى قبل أن يعرف حكم الكلى الذى يندرج تحته الجزئى •

فالأمر بالوفاء بالعقود الثابت بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (٣) • لا يعلم منه وجوب الوفاء بالعقود الا اذا كان معلوما لدى الفقيه أولا أن الأمر الكلى يفيد الوجوب •

---

(١) انظر فى معنى أفعال المكلفين بحثنا فى الحلال والحرام فى المعاملات مسألة الحكم فى اصطلاح الأصوليين •  
(٢) مباحث الحكم عند الأصوليين - محمد سلام مذكور - المدخل للفقه الاسلامى - محمد سلام مذكور •  
(٣) المائدة : ١

فيقول مثلا : قوله تعالى : ﴿ يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود ﴾ .  
أمر مطلق ، والأمر المطلق يفيد الوجوب فيفيد قوله تعالى الوجوب  
ويكون الوفاء بالعقود واجب على المتعاقدين وهذا هو الحكم الشرعي  
الذي يبحث عنه وهكذا .

فالفقيه يبحث عن أفعال المكلفين ليستنبط لكل فعل حكما شرعيا  
من دليل جزئي ثم يثبت له مستعينا في ذلك بقواعد الأصول .

ومن ثم فالفقيه هو الذي يستنبط الأحكام الجزئية من النصوص  
والأمارات التي نصبها الشارع للدلالة على الأحكام ويثبتها لأفعال  
المكلفين ولكنه يستنبط تلك الأحكام من الأدلة التفصيلية مثل قوله تعالى :

﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ (١) .

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أحميا أرضا مواتا  
فهى له » . فعمل الفقيه في الجزئيات من أدلة وأحكام .

وعلى ذلك يشترط في الفقيه أن يكون من أهل الاجتهاد .

### ٣ - الاجتهاد في الاصطلاح :

هو بذل الفقيه وسعه في استنباط الأحكام الشرعية العملية من  
أدلتها التفصيلية ، ويقول في النهاية : هذا حكم الشارع في ظني (٢) .

وفي اصطلاح بعض علماء الأصول (٣) : استفراغ الجهد وبذل  
غاية الوسع اما في استنباط الأحكام الشرعية واما في تطبيقها .

والاجتهاد بناء على هذا التعريف قسمان :

---

(١) البقرة : ٢٧٥

(٢) محمد أبو زهرة - أصول الفقه ص ٣٧٩

(٣) محمد مصطفى شلبي - المرجع السابق ص ١٨ هامش ،

الشاطبي في الموافقات ج ٣ ص ٨ وما بعدها .

- أحدهما : خاص باستنباط الأحكام وبيانها
- والثاني : خاص بتطبيقها

والأول : هو الاجتهاد الكامل والخاص بطائفة العلماء الذين اتجهوا الى تعرف أحكام الفروع العملية من أدلتها التفصيلية •

القسم الثاني : هم علماء التخريج وتطبيق العلل المستنبطة على الأفعال الجزئية ومن ثم فهم يطبقون ما استنبطه السابقون وهو ما يسمى بتحقيق المناط •

وبهذا التطبيق تتبين أحكام المسائل التي لم يعرف لأصحاب المرتبة الأولى رأى فيها •

\*\*\*

#### خامسا - شروط المجتهد :

ويشترط في المجتهد المستنبط للأحكام الشرعية شروط أهمها :

#### ( ١ ) العلم باللغة العربية :

اتفق الأصوليون على ضرورة أن يكون المجتهد على علم باللغة العربية لأن الشريعة المباركة عربية وفي ذلك يقول الله تعالى :  
﴿ قرآنا عربيا غير ذى عوج لعلمهم يتقون ﴾ (١) •

ويقول سبحانه : ﴿ وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها وتنذر يوم الجمع لا ريب فيه ، فريق في الجنة وفريق في السعير . ولو شاء الله لجعلهم أمة واحدة ولكن يدخل من يشاء في رحمته ، والظالمون ما لهم من ولى ولا نصير ﴾ (٢) •

وإذا كانت الشريعة كذلك فلا يفهمها حق الفهم الا من فهم اللغة العربية حق الفهم لأنها بيان في النمط ما عدا وجوه الاعجاز ، أى ما ورد فى الشريعة من الكتاب والسنة وما ورد من كلام العرب من نمط

(٢) الشورى : ٧ ، ٨

(١) الزمر : ٢٨

واحد وطريق واحد سوى ما اختصا به من المزايا التي ترتفع بها درجة الكلام في الحسن والقبول ، فالقرآن انفرد عن سائر كلام العرب بمزايا جعلته معجزا للبشر عن الاتيان بسورة منه ، والحديث امتاز بما جعله يفوق غيره من كلامهم وان لم يبلغ درجة الاعجاز .

والمراد بالعلم بالعربية جملة علم اللسان من الفاظ أو معاني (١) .  
ويذهب الكثيرون من الأصوليين الى أنه يكفي أن يحصل من العربية ما تيسر به معرفة ما يتعلق بالكتاب والسنة .

وقد قال الغزالي في هذا الشرط :

« انه القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال حتى يميز صريح الكلام وظاهره ومجمله ، وحقيقته ومجازه ، وعامه وخاصة ومحكمه ومتشابهه ومطلقه ومقيده ، ونصه وفحواه ، ولحظه ومفهومه وهذا لا يحصل الا لمن بلغ في العربية درجة الاجتهاد » .

فلم يشترط العلم بجميع اللغة والتعمق في النحو لأن العربي لا يعرف جميع اللغة العربية .

ولذلك يشترط الشاطبي هنا أن يساوى العربي في فهم اللغة ويكون المقصود تحرير الفهم حتى يضاهاى العربي في ذلك المقدار وليس من شرط العربي أن يعرف جميع اللغة ولا أن يستعمل الدقائق فكذلك المجتهد في العربية فكذلك المجتهد في الشريعة (٢) .

وانه على قدر فهم الفقيه لأسرار البيان ودقائقه تكون قدرته على استنباط الأحكام من النصوص الفقهية .

(ب) العلم بالقرآن وناسخه ومنسوخه :

والقرآن هو كلام الله المنزل على خاتم الأنبياء باللفظ العربي المتعبد بتلاوته المكتوب في المصاحف المنقول الينا متواترا .

(١) الموافقات للشاطبي ج ٤ ص ١١٤

(٢) المرجع السابق ص ١١٦ ، ١١٧

وفى ذلك يقول الشاطبي<sup>(١)</sup> : الشريعة كلها ترجع الى قول واحد  
فى فرعها وإن كثر الخلاف كما أنها فى أصولها كذلك ولا يصلح فيها  
غير ذلك وانها على مأخذ وقول واحد - قال المزننى صاحب الشافعى :  
« ذم الله الاختلاف وأمر عنده بالرجوع الى الكتاب والسنة » •

ولذلك يقول العلماء : ان المجتهد يجب أن يكون عالماً بدقائق آيات  
الأحكام فى القرآن وهى نحو خمسمائة آية من كتاب الله تعالى  
والتخصيصات التى وردت عليها من السنة •

ولما كان عامة أهل الشريعة أثبتوا فى القرآن والسنة الناسخ  
والمسوخ على الجملة وحذروا من الجهل به والخطأ فيه •

ومعلوم أن الناسخ والمسوخ انما هو فيما بين دليلين يتعارضان  
بحيث لا يصح اجتماعهما بحال والا لما كان أحدهما ناسخاً والآخر  
منسوخاً •

ومن ثم فانه يجب على المجتهد أن يكون عالماً بما نسخت أحكامه  
منها كما يجب أن يكون عالماً على الجملة بما عدا ذلك مما اشتمل عليه  
القرآن الكريم<sup>(٢)</sup> •

وقد تصدى بعض العلماء لدراسة الأحكام القرآنية كأبى بكر الرازى  
الشهير بالجصاص ( المتوفى ٣٧٠ هـ ) وكأبى عبد الله القرطبى فى كتابه  
« أحكام القرآن » وغيرهما •

### (ج) العلم بالسنة :

يطلق لفظ السنة على ما جاء منقولاً عن النبى صلى الله عليه وسلم  
على الخصوص مما لم ينص عليه فى الكتاب العزيز ، بل انما نص عليه

(١) الموافقات للشاطبي ج ٤ ص ١٢٠

(٢) شرح الاسنوى لمنهاج الأصول ج ٣ ص ٣٠٨ ، على هامش شرح  
التحرير المشار اليه فى أصول الفقه لمحمد أبو زهرة ص ٣٨١

من جهته عليه الصلاة والسلام كان بيانا لما في الكتاب أولا فالسنة راجعة في معناها الى الكتاب فهي تفصيل ما أجمله وبيان مشكله وبسط مختصره (١) .

ويطلق الحديث اصطلاحا على ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة (٢) .

ويجب أن يكون المجتهد عالما بالسنة في كل الموضوعات التي يتصدى لدراستها عند من يقول ان الاجتهاد يقبل التجزئة .

ويجب أن يعرف الناسخ والمنسوخ والعام منها والخاص والمطلق والمقيد كما لا بد أن يعرف طرق الرواية واسناد الأحاديث وقوة الرواه ولكنه يجب أن يدرس السنة بشكل عام وأن يدرس أحاديث الأحكام دراسة خاصة عميقة (٣) فلقد اتفقت كلمة جماهير العلماء على أن ما صدر من رسول الله صلى الله عليه وسلم متعلقا بالتشريع مصدر من مصادر الأحكام يجب على المجتهد أن يلجأ اليه عند الاستنباط وأنها كالقرآن الكريم في تحليل الحلال وتحريم الحرام .

#### ( د ) معرفة مواضع الاجماع ومواضع الخلاف :

ان معرفة مواطن الاجماع شرط بالاتفاق كأصول الفرائض والموارث والمحرمات ، والمراد أن يكون على علم بمواضع الاجماع في كل مسألة يتصدى لبحثها ان كان ثمة اجماع وموضع الخلاف ان وجد ، ومن الأمثلة على مواضع الاجماع ما يأتي :

١ - للجدة وللجدات السدس .

٢ - لا يجوز لغير المسلم أن يتزوج المسلمة .

(١) الشاطبي في الموافقات ج ٤ ص ٣ ، ١٢ ، أصول الفقه - مصطفى شلبي ص ١٠٨

(٢) تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان ص ١٤ - الطبعة الثانية - مطبعة دار القرآن الكريم .

(٣) محمد أبو زهرة - أصول الفقه ص ٣٨٣

٣ - لا يجوز تزوج الأخت في عدة أختها •

٤ - تحريم شحم الخنزير •

٥ - زيادة الأذان يوم الجمعة •

٦ - جمع المصحف في عهد أبي بكر •

٧ - تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها •

ويجب أيضا أن يكون على علم باختلاف الفقهاء فيعرف اختلاف  
فقه المدينة ومنهاجه عن فقه العراق ومنهاجه •

وفي هذا الصدد قال الشافعي في الرسالة :

« لا يمتنع من الاستماع ممن خالفه لأنه قد ينبه بالاستماع لترك  
الفعل ويزداد به تثبيتا فيما اعتقد من الصواب وعليه في ذلك بلوغ غاية  
جهده والانصاف من نفسه حتى يعرف من أين قال ما يقول وترك  
ما يترك وما لا يكون بما قال أعنى منه بما خالف حتى يعرف فضل  
ما يصير إليه على ما يترك ان شاء الله » (١) •

(هـ) معرفة القياس :

وفي ذلك يقول الاسنوي (٢) : « لا بد للمجتهد أن يعرف القياس  
وشرائطه المعتبرة لأنه قاعدة الاجتهاد والموصل الى تفاصيل الأحكام  
التي لا حصر لها » •

والقياس هو : الحاق واقعة لم يرد في حكمها نص ولا اجماع  
بواقعة أخرى ثبت حكمها بأحدهما لاشتراكهما في علة الحكم التي  
لا تدرك بسجرد معرفة اللغة (٣) •

(١) الرسالة للشافعي ص ٥١٠

(٢) شرح الاسنوي على هامش التحرير ج ٢ ص ٢١٠

(٣) محمد مصطفى شلبي - أصول الفقه ص ١٩١ ، محمد أبو زهرة

- أصول الفقه ص ٢١٨

( و ) معرفة مقاصد الأحكام :

يقول الشاطبي في الموافقات<sup>(١)</sup> : ان وضع الشرائع انما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معا ، والشريعة وضعت لمصالح العباد فان الله تعالى يقول في بعثه الرسل وهو الأصل : ﴿ رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون لأحد على الله حجة بعد الرسل ﴾ (٢) .

وأما التعاليل لتفاصيل الأحكام في الكتاب والسنة فأكثر من أن تحصى كقوله بعد آية « الوضوء » : ﴿ ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم ﴾ (٣) وتكاليف الشريعة ترجع الى حفظ مقاصدها في الخلق ، والمقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام :

( ١ ) ضرورة :

وهي ما لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث اذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت حياة وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم .

والحفظ للضروريات يكون بأمرين :

١ - ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود .

٢ - ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم .

فالعبادات راجعة الى حفظ الدين من جانب الوجود .

والعادات راجعة الى حفظ النفس والعقل من جانب الوجود أيضا كتناول المأكولات والمشروبات والملبوسات والمسكونات وما أشبه ذلك .

(٢) النساء : ١٦٥

(١) ج ٢ ص ٦ وما بعدها .

(٣) المائدة : ٦

والمعاملات راجعة الى حفظ النسل والمال من جانب الوجود والى حفظ النفس والعقل أيضا لكن بواسطة العادات •  
ومجموع الضروريات خمسة وهى : « حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل » •

### (ب) الحاجيات :

وهى المنقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدى فى الغالب الى الضيق والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب - فاذا لم تراعى دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة •

وهى جارية فى العبادات والعادات والمعاملات والجنابات ، وفى العبادات كالرخص المخففة ، وفى العادات كالتمتع بالطيبات من الحلال ، وفى المعاملات كالقراض والمساقاة والسلم ، وفى الجنابات كالقسامة وضرب الدية على العاقلة وتضمين الصناع وما أشبه ذلك •

### (ج) التحسينيات :

ومعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات والمعاملات ويجمعها مكارم الأخلاق وهى جارية فى العبادات والعادات والمعاملات والجنابات •  
فى العبادات كالطهارات كلها وستر العورة وأخذ الزينة وأشياء ذلك •

وفى العادات كآداب الأكل والشرب ومجانبة الاسراف والافتقار فى المتناولات •

وفى المعاملات كالمنع من بيع النجاسات وما أشبهها •

وفى الجنابات كمنع قتل الحر بالعبء •

وكل مرتبة من هذه المراتب ينضم إليها ما هو كالتمتية والتكملة

مما لو فرضنا فقده لم يخل بحكمتها الأصلية •

والضرورى : أصل لما سواه من الحاجى والنكميلى ، واختلال  
الضرورى يلزم منه اختلال الباقيين باطلاق وأنه لا يلزم من اختلال الباقيين  
اختلال الضرورى وانه قد يلزم من اختلال التحسينى باطلاق أو الحاجى  
باطلاق اختلال الضرورى بوجه ما (١) .

( د ) جلال الفقه والفقهاء - فضل العالم العامل على العابد :

يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم : « أقرب الناس من  
درجة النبوة أهل العلم والجهاد » ، « العلماء ورثة الأنبياء » ( صححه  
جساعة وضعفه آخرون ) .

عن الشافعى رضى الله عنه : « ان لم يكن الفقهاء أولياء الله فى  
الآخرة فما لله ولى » .

وقال : « ما أحد أروع لخالفه من الفقهاء وأولياء الله فى الآخرة » .

وعن ابن عمر : « ما قبض الله عالما الا كان ثغرة فى الاسلام

لا تسد » .

والعالم العامل لا يزكى نفسه ولا يجب لها التزكية من غيره

لقوله تعالى : « هو اعلم بكم اذ انشاكم من الارض واذ انتم اجنة فى  
بطون أمهاتكم ، فلا تزكوا أنفسكم ، هو اعلم بمن اتقى » (٢) .

فالعالم الواثق بالله وبعلمه ومطمئن الى الحق والهداية فيه لا يخشى

فى الله لومة لائم ولا تحركه الأهواء أو تغشاه المصالح الا مصلحة الأمة

فى اظهار الحق والزود عنه ، والعلماء فى ذلك أشد الناس بلاء وابتلاء

ولكن هذا مقامهم المحمود والجزاء الأوفى لهم من الله .

\* \* \*

(١) الموافقات للشاطبى ج ٢ ص ١٦ وما بعدها .

(٢) النجم : ٣٢

## سادسا - الافتاء والمفتى وشروطه :

الافتاء أخص من الاجتهاد فالاجتهاد استنباط الأحكام سواء أكان سؤالا فى موضوعها أم لم يكن ، أما الافتاء فانه لا يكون الا فى واقعة وقعت ويتعرف الفقيه حكمها (١) .

( ١ ) خصال يجب تحققها فيمن ينصب نفسه للفتيا :

ولذلك يشترط فى المفتى شروطا أخرى مع شروط الاجتهاد وشدد فيها العلماء - ذكر أبو عبد الله بن بطة فى كتابه فى الخلع عن الامام أحمد أنه قال (٢) :

« لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال :

أولها : : أن يكون له نية ، فان لم تكن له نية لم يكن عليه نور ولا على كلامه نور .

الثانية : أن يكون له علم وحلم ووقار وسكينة .

الثالثة : أن يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفته .

الرابعة : الكفاية والا مضغه الناس .

الخامسة : معرفة الناس .

ويقول ابن قيم الجوزية : فان هذه الخمسة هى دعائم الفتوى وأى شىء نقص منها ظهر الخلل فى المفتى بحسبه . ويعلق على ما قاله الامام بقوله :

فأما النية فهى رأس الأمر وعموده وأساسه وأصله الذى عليه يبنى فانها روح العمل وقائده وسائقه . . . . يصح بصحتها ويفسد بفسادها وبها يستجلب التوفيق .

(١) اعلام الموقعين عن رب العالمين ج ٤ ص ١١٩

(٢) انظر : أصول الفقه - محمد أبو زهرة ص ٤٠١

« وقد جرت عادة الله التي لا تبدل وستنته التي لا تحول أن يلبس المخلص من المهابة والنور والمحبة في قلوب الخلق واقبال قلوبهم اليه ما هو بحسب اخلاصه ونيته ومعاملته لربه ، ويلبس المرائي اللابس ثوب الزور من المقت والمهانة والبغضة ما هو اللائق به » .

وأما قوله : « أن يكون له حلم ووقار وسكينة » فقد قال بعض السلف : ما قرآن شيء الى شيء أحسن من علم الى حلم . . فالطعم زينة العلم وبهاؤه وضد الطيش والعجلة والحدة والتسرع وعدم الثبات .  
والسكينة فعيلة من السكون وهو طمأنينة القلب واستقراره وأصلها في القلب ويظهر أثرها على الجوارح .

وأما قوله : « أن يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفته » أى مستظهرا مضطلعا بالعلم متمسكا منه غير ضعيف فيه . . . فالفتى محتاج الى قوة في العلم وقوة في التنفيذ فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له .

وأما قوله : « الكفاية والا مضغه الناس » فانه اذا لم يكن له كفاية احتاج الى الناس والى الأخذ مما في أيديهم . . فالعالم اذا منح غناء فقد أعين على تنفيذ علمه واذا احتاج الى الناس فقد مات علمه وهو ينظر .

وأما قوله : « معرفة الناس » فهذا أصل عظيم يحتاج اليه المفتى والحاكم . . . فينبغى له أن يكون فقيها في معرفة مكر الناس وخداعهم واحتيالهم وعوائدهم وعرفياتهم فان الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال . وذلك كله من دين الله .

(ب) فوائد متعلقة بالافتاء او محاذيره وما يستحب للمفتى(1) :

١ - لا تجوز الفتيا بالتشهي والتخير :

لا يجوز للمفتى أن يعمل بما يشاء من الأقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح ولا يعتمد به ، بل يكتفى في العمل بمجرد كون ذلك

(1) انظر : اعلام الموقعين ج ٤ ص ٢١١ وما بعدها .

قولاً قاله امامه أو وجها ذهب إليه جماعة فيعمل بما يشاء من الوجوه والأقوال حيث رأى القول وفق ارادته وغرضه عمل به فارادته وغرضه هو المعيار وبها الترجيح وهذا حرام باتقان الأمة .

وبالجملة فلا يجوز العمل والافتاء في دين الله بالتشهي والتخير وموافقة الغرض فيطلب القول الذي يوافق غرضه وغرض من يحاييه فيعمل به ويفتى به .. وهذا من أفسق الفسوق وأكبر الكبائر .

٢ - من تصدر للفتوى من غير أهلها آثم :

من أفتى الناس وليس بأهل للفتوى فهو آثم عاص ومن أقره من ولاية الأمور على ذلك فهو آثم أيضا ، قال الشاطبي<sup>(١)</sup> :

« فتاوى المجتهدين بالنسبة الى العوام كالأدلة الشرعية ( أى قائمة مقامها ) بالنسبة الى المجتهدين .. وقد قال تعالى : ﴿ فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ﴾ (٢) .

والمقلد غير عالم فلا يصح له الا سؤال أهل الذكر واليه مرجعه فى أحكام الدنيا على الاطلاق . فهم اذن القائمون له مقام الشرع وأقوالهم قائمة مقام الشارع » .

قال مالك رضى الله عنه :

« انما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به وكل ما لم يوافق ذلك فاتركوه » .. وقال : ليس كل ما قال الرجل وإن كان فاضلا يتبع ويجعل سنة ويذهب به الى الأمصار . قال الله تعالى : ﴿ فبشر عبادى . الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ﴾ (٣) .

(١) الموافقات ج ٤ ص ٢٩٢ ، ٢٩٣

(٢) الأنبياء : ٧

(٣) انظر : الموافقات ج ٤ ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، والآية من سورة

الزمر : ١٧ ، ١٨

٣ - لا يجوز للمفتى تتبع الحيل المحرمة والمكروهة لمن أراد نفعه .

٤ - أحوال ليس للمفتى أن يفتى فيها :

ليس للمفتى الفتوى فى حال غضب شديد أو جوع مفرط أو هم مقلق أو خوف مزعج أو نعاس غالب أو شغل قلب مستول عليه أو حال مدافعة الأخبثين ، بل متى أحس من نفسه شيئاً فى ذلك يخرج عن حال اعتداله وكمال تثبته وتبينه أمسك عن الفتوى .

٥ - لا يعين المفتى على التحليل ولا على المنكر :

يحرم عليه اذا جاءته مسألة فيها تحيل على اسقاط واجب أو تحليل محرم أو مكر أو خداع أن يعين المستفتى فيها ويرشده الى مطلوبه أو يفتيه بالظاهر الذى يتوصل به الى مقصوده . بل ينبغى له أن يكون بصيراً بكر الناس وخداعهم وأحوالهم بل يكون حذراً فطناً فقيهاً بأحوال الناس وأمورهم يوازره فقهه فى الشرع .

٦ - لا يعمل بالفتوى حتى يطمئن لها قلب المستفتى :

لا يجوز العمل بمجرد فتوى المفتى اذا لم تطمئن نفسه وحاك فى صدره من قبوله وتردد فيها لقوله صلى الله عليه وسلم : « استفتت نفسك وان أفتاك الناس وأفتوك » .

فيجب عليه أن يستفتى نفسه أولاً ولا تخلصه فتوى المفتى من الله اذا كان يعلم أن الأمر فى الباطن بخلاف ما أفتاه . . ولا يظن المستفتى أن مجرد فتوى الفقيه تبيح له ما سأل عنه اذا كان يعلم أن الأمر بخلافه فى الباطن سواء تردد أو حاك فى صدره لعلمه بالحال فى الباطن أو لشكه فيه أو لجهله به أو لعلمه جهل المفتى أو محاباته فى فتواه أو عدم تقييده بالكتاب والسنة أو لأنه معروف بالفتوى بالحيل والرخص المخالفة للسنة وغير ذلك من الأسباب المانعة من الثقة بفتواه وسكون النفس اليها .

٧ - ينبغي للمفتي أن يشاور من يثق به :

إذا كان عنده من يثق بعلمه ودينه فينبغي له أن يشاوره ولا يستقل بالجواب ذهاباً بنفسه وارتفاعاً بها أن يستعين على الفتاوى بغيره من أهل العلم... فإن استقل في مثل هذه الحالة فهذا من الجهل . فقد أثنى الله سبحانه وتعالى على المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم ، وقال تعالى لنبىه صلى الله عليه وسلم « وشاورهم فى الأمر » (١) وكان عمر رضى الله عنه يستشير الصحابة فى المسائل التى تنزل به .

٨ - يستحب للمفتي أن يكثر من الدعاء لنفسه بالتوفيق :  
فعلى المفتي أن يكثر الدعاء بالحديث الصحيح :

« اللهم رب جبرائيل وميكائيل واسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدنى لما اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدى من تشاء الى صراط مستقيم » .

وكان الامام مالك اذا جلس نكس رأسه وحرك شفتيه بذكر الله ولم يلتفت يمينا ولا شمالا فاذا سئل عن مسألة تغير لونه فيصفر وينكس رأسه ويحرك شفتيه ثم يقول : ما شاء الله ، لا حول ولا قوة الا بالله . قال أشهب : رأيت فى النوم قائلاً يقول : لقد لزم مالك كلمة عند فتواه لو وردت على الجبال لقلعتها وذلك قوله : ما شاء الله ، لا قوة الا بالله » وقال الشاطبى : هذه الجملة تدل الانسان على ما يكون من العلماء أولى بالفتيا والتقليد له ويتبين بالتفاوت فى هذه الأوصاف ( يعنى أوصاف العلماء الذين يصح تقليدهم ) الراجح من المرجوح ولم آت بها على ترجيح تقليد مالك وان كان أرجح بسبب شدة اتصافه بها ولكن لتتخذ قانوناً فى سائر العلماء فانها موجودة فى سائر هداة الاسلام غير أن بعضهم أشد اتصافاً بها من بعض (٢) .

(١) آل عمران : ١٥٩

(٢) الموافقات ج ٤ ص ٢٩٠

٩ - يجب على المفتى أن يأخذ بما يفتى به فاته إذا كان يترخص  
لنفسه بأمور لا يبيحها للناس فإن ذلك يفقده العدالة .

١٠ - يجب على المفتى أن يتأني وأن يتفكر في الحق ويتدبر الأمر  
وفي نتائج الفتوى وفي المستفتى .

ولقد كان الامام مالك يتأني في فتياه ولقد قال في ذلك :  
« ربما وردت على المسألة من المسائل تمنعني من الطعام والشراب  
والنوم ... » (١) .

١١ - وليعلم المفتى أنه هاد ومرشد ، وأن فتواه منار لاصلاح  
الناس . وأنه مبلغ عن الله ، والتبليغ عن الله سبحانه وتعالى ، وهذا  
يعتمد على عدة أمور منها :

١ - العلم بما يبلغ .

٢ - والصدق فيه .

٣ - ويكون مع ذلك حسن الطريقة .

٤ - ومرضى السيرة .

٥ - عدلا بما يبلغ في أقواله وأفعاله .

٦ - متشابه السر والعلانية في مدخله ومخرجه وأحواله .

فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يعد له عدته وأن يتأهب له  
أهفته وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه ولا يكون في صدره حرج من  
قول الحق والصدع به فإن الله ناصره وهاديه وكيف وهو المنصب الذي  
تولاه بنفسه رب الأرباب فقال تعالى : « ويستفتونك في النساء قل الله  
يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب » (٢) .

وكفى بما تولاه الله بنفسه شرفا وجلالة اذ يقول في كتابه :

« يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله » (٣) .

(١) انظر : اصول الفقه - محمد ابو زهرة ص ٤٠٢ وما بعدها ،  
الموافقات للشاطبي ج ٤ ص ٢٨٦

(٢) النساء : ١٧٦

(٣) النساء : ١٢٧

وليعلم المفتى عن ينوب في فتواه وليوقن أنه مسئول غدا  
وموقوف بين يدي الله (١) .

وكان الامام مالك يقول (٢) :

« من أحب أن يجيب عن مسألة فليعرض نفسه قبل أن يجيب على  
الجنة والنار وكيف يكون خلاصة في الآخرة ثم يجيب ... ما شيء أشد  
على من أن أسأل عن مسألة الحلال والحرام لأن هذا هو القطع في حكم  
الله ولقد أدركت أهل العلم والفقه ببلدنا وإن أحدهم إذا سئل عن مسألة  
كأن الموت أشرف عليه ، ورأيت أهل زماننا هذا يشتهون الكلام فيه  
والفتيا ولو وقفوا على ما يصيرون اليه لقللوا من هذا .. » .

\* \* \*

---

(١) انظر : ابن القيم - اعلام الموقعين ج ٢ ص ١٠ ، ١١

(٢) انظر : الموافقات ج ٤ ص ٢٨٦

# المبحث الثالث

هيئة الرقابة الشرعية في نماذج من قوانين ونظم البنوك  
والشركات التي تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية  
أو لا تتعامل بالربا والفائدة أخذا أو عطاء

أولا - طرائق ثلاث في القوانين واللوائح :

ونستطيع أن نصنف هذه القوانين والنظم الى ثلاثة أنماط  
أو طرائق :

الطريقة الأولى : اكتفت بالنص على عدم جواز التعامل مع الغير  
بنظام الفائدة أخذا أو عطاء .

ومؤدى ذلك أنها لا تلزم نفسها بما سوى ذلك من معطيات  
التطبيق العملى فى منهج الاقتصاد الإسلامى .

الطريقة الثانية : تكتفى بالنص على أنها تقوم بجميع أعمالها طبقا  
لأحكام الشريعة الإسلامية أخذا أو عطاء دون أن تلزم نفسها بشكل  
معين أو تنظيم خاص لهيئة الفتوى الشرعية .

الطريقة الثالثة : حرصت على النص على كل حسنات ومزايا الطرق  
السابقة فنصت على أمرين جوهرين هما :

١ - أنها تعمل طبقا لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية .

٢ - كيفية تشكيل هيئة الرقابة الشرعية بل ونص بعضها على  
طريقة عمل الهيئة .

ولا شك أن كل طريقة من الطرائق السابقة تعكس الواقع  
العملى بما يجب أن يصبو اليه ويستكمل بنيانه الفنى الدقيق والبعده  
عن المسالب وأوجه القصور .

وفى نهاية البحث تقدم بين يدي القارىء بعض النماذج من النصوص  
والمواد التى اشتملت على تنظيم ونظام هيئة الرقابة الشرعية العليا  
وهيئة الرقابة الشرعية كما أوردتها تلك النصوص كى تتم الفائدة  
ويستطيع القارىء المقارنة وترجيح الصواب .

\*\*\*

ثانيا - نماذج :

١ - اتفاقية انشاء الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية

مادة (١٦) - هيئة الرقابة الشرعية العليا :

تشكل هيئة الرقابة الشرعية العليا للاتحاد الدولى من رؤساء  
هيئات الرقابة الشرعية لكل بنك وللمجلس الادارة الحق فى أن يضم  
لها من يراه من الفقهاء والعلماء وتختص الهيئة بالآتى :

(أ) متابعة أعمال البنوك الاسلامية الأعضاء والتأكد من مطابقتها  
للأحكام الشرعية ولها أن تطلب عن طريق الأمانة العامة للاتحاد من  
البنوك الأعضاء بموافاتها بالبيانات التى تعينها على أداء مهمتها

(ب) النظر فيما يتقدم به أى من المسلمين فى شأن ما يراه من  
مدى شرعية أعمال أى من البنوك الأعضاء .

وهناك لائحة خاصة بالهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية أقرتها  
الهيئة تتضمن كيفية تشكيلها وتوضح اختصاصاتها ( ملحق رقم ٢ ) .

\*\*\*

بانشاء بنك فيصل الاسلامى المصرى

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه • وقد أصدرناه :

مادة (١) : يرخص فى تأسيس شركة مساهمة مصرية طبقاً لأحكام هذا القانون تسمى « بنك فيصل الاسلامى المصرى » •

مادة (٢) : غرض البنك القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وانشاء مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية وال عمران والمساهمة فيها فى الداخل والخارج وفقاً لما هو موضح فى النظام الأساسى للبنك •

مادة (٣) : تخضع جميع معاملات البنك وأنشطته لما تفرضه الأحكام والقواعد الأساسية فى الشريعة الاسلامية<sup>(١)</sup> وخاصة فيما يتعلق بتحريم التعامل بالربا وبأداء الزكاة المفروضة شرعاً وتعتبر الزكاة التى يؤديها البنك من قبيل التكاليف على الانتاج ، ويتولى شيخ الجامع الأزهر ووزير الأوقاف التحقق من التزام البنك بتحصيل الزكاة وانفاقها فى مصارفها الشرعية •

وتشكل بالبنك هيئة الرقابة الشرعية تتولى مطابقة معاملاته وتصرفاته لأحكام وقواعد الشريعة الاسلامية<sup>(٢)</sup> • ويحدد النظام الأساسى للبنك كيفية تشكيلها وممارستها لعملها واختصاصاتها الأخرى •

(١) انظر : المادة ٤ من قانون بنك فيصل الاسلامى السودانى اذ جاءت أدق صياغة وأشمل حكماً •

(٢) انظر : المادة ٢ من لائحة هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الاسلامى السودانى •

مادة (٤) : المركز الرئيسى للبنك مقره مدينة القاهرة ، ويجوز له  
أز. ينشئ فروعاً أو توكيلات فى جمهورية مصر العربية وفى الخارج .

مادة (٥) : حدد رأسمال البنك بمبلغ ثمانية ملايين من الدولارات  
الأمريكية يقسم الى ٨٠٠٠٠٠ ( ثمانين ألف ) سهم اسمية قيمة كل سهم  
مائة دولار أمريكى موزعة على النحو الآتى :

( أ ) تكون حصة الجانب المصرى ( ٤٠٨٠٠ ) سهم تمثل  $\frac{51}{100}$   
من رأس المال تدفع بالجنيه المصرى بالسعر المعلن أو بالدولار أو بأية  
عملة قابلة للتحويل ويخصص من هذه الأسهم  $\frac{25}{100}$  على الأقل من عدد  
الأسهم تطرح للاكتتاب العام بالشروط والأوضاع التى يبينها النظام  
الأساسى للبنك .

(ب) تكون حصة الجانب السعودى ( ٣٩٢٠٠ ) سهم تمثل  $\frac{49}{100}$   
من رأس المال تدفع بالدولار الأمريكى .

ويجوز للجانب السعودى أن يطرح جزءاً من حصته للاكتتاب  
للغرب والمسلمين من غير المصرين .

ويتضمن النظام الأساسى بيان توزيع الأسهم على المؤسسين ويتم  
دفع  $\frac{25}{100}$  من قيمة الأسهم سواء بالنسبة للمؤسسين أو المكتتبين خلال  
شهرين من تاريخ نشر النظام الأساسى فى الوقائع المصرية وذلك فى  
حساب خاص باسم « بنك فيصل الإسلامى المصرى » يفتح بالبنك  
المركزى المصرى ، ويدفع الباقى وفقاً لما يقره مجلس الإدارة على  
الآ يتجاوز ذلك سنة من تاريخ اعداد المقر المؤقت للبنك وأجهزته  
العامة .

مادة (٦) : يجوز زيادة رأس مال البنك واصدار أسهم جديدة  
بنفس القيمة الاسمية للأسهم بقرار من الجمعية العمومية للبنك بناء على  
اقتراح مجلس الإدارة وفقاً لما هو مبين بالنظام الأساسى .

ويجوز أن يكون للمساهمين القدامى حق الأولوية فى الاكتتاب  
فى كل أو بعض أسهم الزيادة وفقا لما يبينه قرار الجمعية العمومية .

مادة (٧) : تكون معاملات البنك بالعملة الحرة أو بالجنيه  
المصرى وفقا للقواعد التى يقررها مجلس الادارة .

مادة (٨) : يتمتع البنك بشخصية اعتبارية تمكنه من تحقيق  
أغراضه بما فى ذلك حق التعاقد وامتلاك الأموال الثابتة والمنقولة  
والقيام بالاجراءات القانونية وتثبيت هذه الشخصية للبنك من تاريخ  
نشر النظام الأساسى فى الوقائع المصرية .

مادة (٩) : لا يجوز اتخاذ اجراءات التأميم أو المصادرة أو فرض  
الحراسة أو الاستيلاء على أنصبه الأشخاص الاعتبارية أو الطبيعية فى  
رأسمال البنك .

كما لا يجوز اتخاذ اجراءات الحجز القضائى ، أو الادارى عليها  
الا بحكم قضائى نهائى أو بحكم محكمين نهائى .

مادة (١٠) : لا تسرى على البنك وفروعه القوانين المنظمة للرقابة على  
النقد الأجنبى أو الهيئات والمؤسسات العامة أو ذات النفع العام  
أو شركات القطاع العام .

كما لا تسرى على البنك أحكام قانون الشركات المساهمة فيما  
ورد به نص خاص فى هذا القانون .

ويخضع البنك للقوانين المنظمة للرقابة على البنوك والائتمان  
فيما يتعلق بعملياته بالعملة المحلية وبما لا يتعارض مع ما ورد فى هذا  
القانون .

مادة (١١) : أموال البنك وأرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشاطه  
سواء فى مركزه الرئيسى أو فروعه تعفى لمدة خمسة عشر يوما .  
اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لمزاولة نشاطه ، من كافة أنواع

الضرائب والرسوم المفروضة بقوانين الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة والضرائب على الإيراد العام والدمغات والضرائب العقارية . ( عدلت ) .

مادة (١٢) : مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثالثة من المادة (١٠) لا يخضع البنك وشركاته وفروعه وتوكيلاته ومكاتبه وسجلاته ووثائقه ومحفوظاته لقوانين وقواعد الرقابة بأنواعها المختلفة .

مادة (١٨) : يفصل مجلس الإدارة بأغلبية أعضائه بصفته محكماً ارتضاء الطرفين في كل نزاع ينشأ بين أى مساهم في البنك وبين مساهم آخر سواء أكان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً وذلك بشرط أن يكون النزاع ناشئاً عن صفته كمساهم في البنك . ولا يتقيد مجلس الإدارة في هذا الشأن بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية عدا ما يتعلق منها بالضمانات والمبادئ الأساسية للتقاضى .

أما إذا كان النزاع بين البنك وبين أحد المستثمرين أو المساهمين أو بين البنك والحكومة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو إحدى شركات القطاع العام أو الخاص أو الأفراد ، فتفصل فيه نهائياً هيئة من المحكمين معفاة من قواعد الاجراءات عدا ما يتعلق منها بالضمانات والمبادئ الأساسية للتقاضى .

وفى هذه الحالة تشكل هيئة التحكيم من محكم يختاره كل طرف من طرفى النزاع وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام أحد طرفى النزاع طلب احالة المنازعة الى التحكيم من الطرف الآخر ثم يختار المحكمان حكماً مرجحاً خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتعيين آخرهم ويختار الثلاثة أحدهم لرئاسة هيئة التحكيم خلال الأسبوع التالى لاختيار الحكم المرجح ويعتبر اختيار كل طرف لمحكمه قبولاً لحكم المحكمين واعتباره نهائياً .

وفى حالة نكول أحد الطرفين عن اختيار محكمة أو فى حالة عدم

الاتفاق على اختيار الحكم المرجح ، لرئيس هيئة التحكيم فى المدد المحددة فى الفقرة السابقة أن يعرض الأمر على هيئة الرقابة الشرعية لتخيار الحكم أو الحكم المرجح أو الرئيس حسب الأحوال .

وتجتمع هيئة التعكيم فى مقر البنك الرئيسى وتضع نظام الاجراءات التى تتبعها لنظر النزاع ، وفى اصدار قرارها . ويجب أن يتضمن هذا القرار بيان طريقة تنفيذ وتحديد الطرف الذى يتحمل بمصاريف التحكيم ويودع قرار هيئة التحكيم الأمانة العامة لمجلس ادارة البنك .

ويكون حكم هيئة التحكيم فى جميع الأحوال نهائيا وملزما للطرفين وقابلا للتنفيذ ، شأنه شأن الأحكام النهائية وتوضع عليه الصيغة التنفيذية وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى باب التحكيم فى قانون المرافعات .

وفى جميع الأحوال تخضع قرارات مجلس الادارة وأحكام هيئة التحكيم الصادرة طبقا لهذه المادة الأحكام الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة (١٩) : يجوز بقرار من الجمعية العمومية للبنك فى اجتماع غير عادى تعديل أحكام نظامه الأساسى وذلك فيما عدا غرض البنك وكونه مصرفا اسلاميا أو زيادة التزامات المساهمين .

مادة (٢٥) : يصدر النظام الأساسى للبنك - فى حدود أحكام هذا القانون - بقرار من وزير الأوقاف، بعد أخذ رأى وزير الاقتصاد ويعتبر نشر هذا النظام فى الوقائع المصرية بمثابة شهر له .

مادة (٢١) : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ رمضان سنة ١٣٩٧ هـ ( ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٧ م ) .

( حسنى مبارك )

\*\*\*

## وزارة الأوقاف

قرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧

بإصدار النظام الأساسي لبنك فيصل الإسلامي المصري

وزير الأوقاف

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتماني ؛

وعلى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري ؛

وعلى ما عرضه مؤسسو بنك فيصل الإسلامي المصري ؛  
وبعد أخذ رأي وزير الاقتصاد ؛  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

### قـرـر :

مادة (١) : يؤسس « بنك فيصل الإسلامي المصري » ويعمل وفقا لأحكام النظام الأساسي المرافق .

مادة (٢) : يجوز بقرار من الجمعية العمومية للبنك في اجتماع غير عادي تعديل أحكام النظام الأساسي المرافق وذلك فيما عدا غرض البنك وكونه مصرفا اسلاميا أو زيادة التزامات المساهمين

مادة (٣) : ينشر هذا النظام في الوقائع المصرية .

تحريرا في ٢٠ من شوال سنة ١٣٩٧ هـ ( ٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ م ).

محمد متولى الشعراوى

\*\*\*

## النظام الأساسى لبنك فيصل الاسلامى المصرى

### الباب الرابع - ادارة البنك

#### مجلس الادارة - هيئة الرقابة الشرعية - الجمعية العمومية

(ب) هيئة الرقابة الشرعية :

مادة (٤٠) : تشكل هيئة الرقابة من خمسة أعضاء على الأكثر يختارون من علماء الشرع وفقهاء القانون المقارن المؤمنين بفكرة البنك الاسلامى تسينهم الجمعية العمومية كل ثلاث سنوات وتحدد مكافآتهم بناء على اقتراح مجلس الادارة •

وتكون مهمة هيئة الرقابة تقديم المشورة والمراجعة فيما يتعلق بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية •

ويكون لها فى هذا الصدد ما لمراقبى الحسابات من وسائل واختصاصات

ويجوز لمجلس الادارة أن يدعو من يمثل هيئة الرقابة لحضور أى جلسة من الجلسات ولا يكون له صوت معدود •

كما يجوز للهيئة طلب عقد جلسة خاصة لمجلس الادارة لشرح وجهة نظرها فى المسائل الشرعية اذا اقتضى الحال ذلك •

واستثناء ما تقدم تكون مدة هيئة الرقابة الأولى أربع سنوات • كما يختار المؤسسون أعضاء هيئة الرقابة الأولى بمجرد صدور القانون والنظام ونشرهما •

مادة (٤١) : تسلك هيئة الرقابة فى عملها وفى علاقاتها مع ادارة البنك وهيآته المختلفة ما يسلكه مراقبى الحسابات من وسائل واختصاصات وفقا لنصوص هذا النظام •

مادة (٤٢) : تحدد الجمعية العمومية العادية للبنك مكافآت وبدلات

الحضور لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة عند اعتماد الميزانية على ألا تتجاوز في مجموعها عشرة في المائة ولا تقل عن خمسة في المائة من صافي الأرباح .

ويحدد المؤسسون مكافآت وبدلات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة على السنة الأولى للبنك على أن يتم حسابها من مصروفات التأسيس

\* \* \*

## ٣ - قانون بنك فيصل الاسلامى السودانى

لسنة ١٩٧٧

### اسم القانون وبدء العمل به

١ - يسمى هذا القانون « قانون بنك فيصل الاسلامى السودانى لسنة ١٩٧٧ م » ويعمل به من اليوم الخامس عشر من شهر ربيع ثانى لسنة ١٣٩٧ هـ الموافق اليوم الرابع من شهر ابريل سنة ١٩٧٧ م .

### تفسير

٢ - فى هذا القانون وما لم يقتضى السياق معنى آخر :  
« بنك » يقصد به بنك فيصل الاسلامى السودانى المنشأ بموجب المادة ٣ (١) من هذا القانون وتشمل كل فرع من فروعها أو أية شركة ينشئها .

« أموال البنك » تشمل رأس مال البنك وممتلكاته .

### انشاء

٣ - (١) ينشأ بنك يسمى « بنك فيصل الاسلامى السودانى » ويسجل شركة مساهمة عامة وفق قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ م ويكون مركزه الرئيسى فى الخرطوم .  
(٢) ينشئ البنك فروعاً له فى جميع أنحاء القطر .

### اغراض البنك

٤ - يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار كما يجوز له لتحقيق أغراضه انشاء شركات تأمين تعاونى أو أى شركات أخرى كما يجوز له المساهمة فى مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبينة فى عقد تأسيس البنك ونظامه داخل الجمهورية السودانية الديمقراطية وخارجها .

## راس المال

- ٥ - (١) يكون للبنك رأسمال لا يقل عن ستة ملايين جنيهه  
سودانى •
- (٢) تحدد عقد تأسيس ونظام البنك توزيع رأس المال الى أسهم  
ونسب المساهمة •
- (٣) تدفع مساهمة الجانب غير السودانى بعملة قابلة للتحويل •

## استثناءات

٦ - لا تطبق على البنك :

- ( أ ) القوانين المنظمة للخدمة وقواعد ما بعد الخدمة على أن لا تقل  
المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التى يحددها البنك فى الحد  
الأدنى المنصوص عليه فى تلك القوانين •
- (ب) القوانين المنظمة للتأمين •
- (ج) قانون ديوان المراجع العام لسنة ١٩٧٠ م أو أى قانون آخر  
يحل محله •
- ( د ) المواد ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ من قانون بنك السودان لسنة ١٩٥٩ م  
وذلك دون مساس بسلطة بنك السودان فى الاشراف على السياسة  
الائتمانية للبنك وتوجيهها •

## اعفاءات

- ٧ - (١) (٢) تعفى أموال وأرباح البنك من جميع أنواع  
الضرائب
- (ب) تعفى من الضرائب الأموال المودعة بالبنك بغرض الاستثمار •

(ج) تعفى من الضرائب مرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية •  
(٢) بالإضافة الى الاعفاءات المنصوص عليها بموجب البند (١) يجوز أن يتمتع البنك بأى إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها فى أى قانون آخر •

٨ - يجوز لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد فى الحدود التى يراها مناسبة •

#### عدم جواز التأميم أو المصادرة

٩ - ( أ ) لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها •

(ب) لا يجوز الحجز - أو الاستيلاء على المبالغ المودعة بالبنك الا بموجب أمر قضائى •

\* \* \*

قانون بنك فيصل الاسلامى السودانى لسنة ١٩٧٧

المعمول به من اليوم الخامس عشر من شهر ربيع ثانى لسنة ١٣٨٧هـ

الموافق اليوم الرابع من شهر أبريل ١٩٧٧ م

● هيئة الرقابة الشرعية ... تشكيلها ومهامها ومنهجها فى العمل :

— تشكيل ومهام هيئة الرقابة الشرعية .

— خطة هيئة الرقابة الشرعية ومنهجها فى الاجابة على الاستفسارات .

✱

● تشكيل ومهام هيئة الرقابة الشرعية كما وردت فى النظام الاساسى

للبنك :

١ — تشكل هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء على الأقل وسبعة على الأكثر من علماء الشرع ، تعينهم الجمعية العمومية للمساهمين لثلاث سنوات وتحدد أتعابهم فى قرار التعيين . وتجوز اعادة تعيين من انتهت عضويته منهم ، وفى حالة خلو منصب أحد الأعضاء قبل نهاية مدته يعين مجلس الادارة من يحل محله لنهاية المدة المذكورة

٢ — يعهد لهيئة الرقابة بالمهام الآتية :

( أ ) الاشتراك مع المسؤولين بالبنك فى وضع نماذج العقود والاتفاقات والعمليات العائدة لجميع معاملات البنك مع المساهمين والمستثمرين والغير ، وفى تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء ، وفى اعداد العقود التى يزعم البنك ابرامها مما ليس له نماذج موضوعة من قبل — وذلك كله بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية .

(ب) ابداء رأى من الناحية الشرعية فيما يحيله اليها مجلس

الادارة أو المدير العام من معاملات البنك .

(ج) تقديم ما تراه مناسباً من المشورة الشرعية الى مجلس الادارة فى أى أمر من الأمور العائدة لمعاملات البنك .

(د) مراجعة عمليات البنك من الناحية الشرعية للتحقق من تنفيذ مقتضى ما جاء فى البنود (أ ، ب ، ج) السابقة .

٣ - تقدم هيئة الرقابة الشرعية دورياً وكلما اقتضى الأمر تقاريرها وملاحظاتها الى كل من المدير العام ومجلس الادارة .

٤ - تقدم هيئة الرقابة الشرعية للجمعية العمومية للمساهمين تقريراً سنوياً مشتملاً على رأيها فى مدى تشيى البنك فى معاملاته مع أحكام الشرع ، وما قد يكون لديها من ملاحظات فى هذا الخصوص .

٥ - تباشر هيئة الرقابة عملها وفقاً للائحة تقترحها ويصدر بمقتضاها قرار من الجمعية العمومية للمساهمين . ولرئيس الهيئة أو نائبه حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين ، وللهيئة كذلك طلب ادراج أى موضوع فى جدول اجتماع أى جمعية عمومية ومناقشته فى الاجتماع والاشترك بخصوصه فى المداولات بدون أن يكون لها صوت عند اصدار القرارات .

\*\*\*

● خطة هيئة الرقابة الشرعية للبنك فى الاجابة عن الاستفسارات الموجهة اليها من مجلس الادارة أو المدير العام :

(أ) تدرس الهيئة الموضوع المستفسر عنه دراسة وافية للوقوف على حقيقته مستعينة بمقدم الاستفسار وبين ترى حاجة الى الاستعانة به من المتخصصين .

(ب) تبحث الهيئة عن الحكم الشرعى للموضوع المستفسر عنه مستعينة بما دونه العلماء من الأحكام الفقهية الفرعية ، وما دونه فى أصول التشريع من قواعد لاستنباط الأحكام .

(ج) اذا كان الموضوع المستنفر عنه فيه حكم متفق عليه بين الفقهاء بالجواز أو المنع أفتت الهيئة به واذا اختلف آراء الفقهاء فى الموضوع أفتت بما ترجحه منها أو ما تراه أكثر تحقيقا للمصلحة ، واذا لم يكن فى الموضوع حكم للمتقدمين من الفقهاء أفتت الهيئة فيه باجتهادها مراعية فى ذلك قاعدة : الأصل فى المعاملات الجواز اذا كانت برضاء الطرفين الا ما ورد فيه نص بالمنع •

(د) ليس من خطة الهيئة تطويع أحكام الشريعة الاسلامية لتساير ما عليه العمل فى المصارف القائمة • وانما خطتها تطويع الأعمال المصرفية لتساير الشريعة الاسلامية ، فشريعة الله حاکمة لا محكومة ، فما يوافق الشريعة من أعمال المصارف تقره الهيئة وما يخالفها تعدله اذا كان قابلا للتعديل ، وترفضه كلية اذا لم يقبل التعديل ، وتبحث عن بديل اسلامى للعمل المرفوض اذا كان وسيلة الى مصلحة حقيقية •

(هـ) يقوم كل عضو من أعضاء الهيئة منفردا بالبحث عن الحكم الشرعى فى الموضوع المعروض وفق الأسس المتقدمة ويدون ما تيسر له ، ثم تعرض الآراء فى اجتماع الهيئة وتناقش للوصول الى الحكم الذى تقره •

(و) تطبع الاجابة فى صورتها النهائية ويوقع عليها جميع الأعضاء ثم يسلمها السكرتير للجهات المعنية •

(ز) اذا كان لأحد الأعضاء رأى مخالف يدون فى الهامش •

\*\*\*

٤ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية  
بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١  
بإنشاء هيئة عامة باسم ( بنك ناصر الاجتماعى )

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور •

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مؤسسة للقرض الحسن •

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الادارى •

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك

والائتمان •

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات

لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين •

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة •

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات

الاجتماعية •

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الضمان الاجتماعى •

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء وتنظيم صندوق مساعدة

طلاب الجامعات والمعاهد العليا •

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة

وشركات القطاع العام •

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع

العام •

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة •

### قرر القانون الآتى :

مادة (١) : تنشأ هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعى يكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير الخزانة •

مادة (٢) : غرض الهيئة المساهمة فى توسيع قاعدة التكافل الاجتماعى بين المواطنين ولها فى سبيل ذلك :

١ - تقرير نظام للمعاشات وللتأمين وعلى الأخص التأمين التعاونى وذلك لغير المنتفعين بنظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية ويتم ذلك تدريجيا •

٢ - منح قروض للمواطنين •

٣ - قبول الودائع وعلى الأخص الودائع الادخارية وتنظيم استثمارها •

٤ - استثمار أموال الهيئة فى المشروعات العامة والمشروعات الخاصة •

٥ - منح اعانات ومساعدات للمستحقين لها من المواطنين •

ويكون ذلك وفقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية •

مادة (٣) لا يجوز للهيئة أن تتعامل مع الغير بنظام الفائدة أخذا أو عطاء •

مادة (٤) : للهيئة أن تستعين فى تحقيق أغراضها بالأجهزة التابعة للحكومة والحكم المحلى والقطاع العام •

مادة (٥) : يتكون رأسمال الهيئة من :

(أ) المبالغ التي تخصص بقرار من رئيس الجمهورية من موارد خارج موازنة الدولة لهذا الغرض .

(ب) الأموال التي تخصص لهذا الغرض في موازنات الدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية .

مادة (٦) : تتكون موارد الهيئة من :

١ - نسبة من صافي أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة قبل التوزيع تحدد بقرار من رئيس الجمهورية .

٢ - اشتراكات المنفعين بأحكام نظم التأمين والمعاشات التي يتم تنفيذها طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية .

٣ - ما تخصصه الدولة لها سنوياً من اعتمادات الموازنة العامة للدولة .

٤ - الاعتمادات المدرجة في ميزانية الجهات العامة التي تبشر نشاطاً مماثلاً ويتقرر نقلها إلى ميزانية الهيئة .

٥ - المبالغ التي تخصصها وزارة الأوقاف للهيئة من إيرادات الأوقاف الخيرية لاستخدامها للقروض والمساعدات الاجتماعية .

٦ - أموال الزكاة والهبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس إدارة الهيئة بما لا يتعارض وأغراض الهيئة .

٧ - الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الهيئة والأعمال والخدمات التي تؤديها للغير والعمولات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (٧) : يكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتعيين رئيسه وأعضائه وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية .

مادة (٨) : يختص مجلس إدارة الهيئة بتقرير السياسة التي تسيّر عليها لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله والإشراف على تنفيذها وله على الأخص :

١ - ادارة واستثمار أموال الهيئة وأرباحها وتكوين الاحتياطات اللازمة لها .

٢ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للهيئة وحسابها الختامى .

٣ - وضع اللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للهيئة دون التقييد بالقواعد الحكومية .

٤ - النظر فى كل ما يرى وزير الخزانة أو رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل فى اختصاصه .

مادة (٩) : يبلغ رئيس مجلس ادارة الهيئة قرارات مجلس الادارة الى وزير الخزانة خلال أسبوع من تاريخ صدورها لاعتمادها وتكون هذه القرارات نافذة اذا لم يعترض عليها الوزير خلال شهر من تاريخ ابلاغها اليه .

مادة (١٠) : تكون للهيئة موازنة خاصة تلحق بموازنة الدولة تعد على نمط موازنات الهيئات العامة ، وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة (١١) : تعفى من جميع أنواع الضرائب والرسوم أموال الهيئة وايراداتها وما تؤديه من معاشات واعانات وقروض كما تعفى الطلبات والشهادات المتعلقة بها من جميع أنواع الرسوم .

مادة (١٢) : يكون للأموال المستحقة للهيئة لدى الغير بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز عام على جميع أموال المدين وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية وللهيئة تحصيل أموالها بطريق الحجز الادارى .

مادة (١٣) تباشر الهيئة نشاطها دون التقييد بأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ م باصدار قانون البنوك والائتمان .

مادة (١٤) : مع عدم الاخلال بأحكام المادة الأولى يسرى على العاملين بالبنك قانون نظام العاملين بالقطاع العام<sup>(١)</sup> .

مادة (١٥) : يلغى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء وتنظيم صندوق مساعدة طلاب الجامعات والمعاهد العليا وتجل الهيئة محل الصندوق فى حقوقه والتزاماته ويؤول إليها صافى أصوله وخصومه وينقل الى الهيئة جميع العاملين بالصندوق بذات درجاتهم ومرتباتهم ويجوز من وزير الخزانة استمرار العمل بالأحكام والقواعد المعمول بها فى الصندوق فى شأن مساعدة طلاب الجامعات والمعاهد العليا وذلك حتى صدور اللائحة التنفيذية .

مادة (١٦) : تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الخزانة بناء على ما يقترحه مجلس ادارة الهيئة .

مادة (١٧) : يكون لوزير الخزانة سلطات واختصاصات مجلس ادارة الهيئة ورئيسها حتى يتم تشكيله .

مادة (١٨) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ شعبان سنة ١٣٩١ هـ ( ٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ م ) .

أنور السادات

\*\*\*

---

(١) انظر : المادة رقم (١٤) من قانون انشاء بنك فيصل الاسلامى المصرى والمادة رقم (٦) من قانون انشاء بنك فيصل الاسلامى السودانى .

## ٥ - مرسوم بتأسيس بنك دبي الاسلامى

( شركة مساهمة عامة محدودة )

نحن راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم اماره دبي •

بما أنه بموجب عقد التأسيس والنظام الأساسى المؤرخين فى ١٠/٣/١٩٧٥ والمرفق بهذا المرسوم نسخة من كل منهما قد ألفت السادة التالية أسماؤهم :

- ١ - سعيد أحمد لوتاه •
- ٢ - ناصر راشد لوتاه •
- ٣ - سلطان أحمد لوتاه •
- ٤ - محمد ناصر لوتاه •
- ٥ - عبد الله سعيد •

وجميعهم من دى وعنوانهم : دى - دولة الامارات العربية المتحدة ويشار اليهم فيما بعد بـ « المؤسسين » جماعة الغرض منها انشاء شركة مساهمة عامة محدودة فى دى بمرسوم يصدر من قبلنا • وبناء على طلب المؤسسين المؤرخ فى ١٠/٣/١٩٧٥ • فقد رسمنا ما هو آت :

أولا : تؤسس فى دى بموجب هذا المرسوم شركة مساهمة عامة محدودة تسمى « بنك دى الاسلامى » ويشار اليها فيما يلى بـ « بالشركة » •

ثانيا : يحدد رأس مال الشركة المصرح به بمبلغ خمسون مليون درهم يقسم الى مائة ألف سهم قيمة كل سهم خمسمائة درهم • ويكتتب المؤسسون بعشرة آلاف منها بالنسب المبينة فى العقد التأسيسى وتطرح الأسهم الباقية ومقدارها تسعون ألف سهم المساهمة من قبل مواطنى دولة الامارات العربية المتحدة على أنه تجوز المساهمة فى هذه الشركة

لغير مواطني دولة الامارات العربية المتحدة بموافقة سمو الحاكم بناء على تنسيب من مجلس ادارة الشركة .

ثالثا : تنظم الشركة وتدار بموجب العقد التأسيسي والنظام الاساسي المشار اليهما والموقعين من المؤسسين وذلك مع مراعاة احكام هذا المرسوم .

رابعا : تكون مدينة دبي المركز الرئيسي للشركة . ولا يجوز للشركة أن تنشئ لها فروعاً أو مكاتب أو وكالات في امارة دبي أو خارجها الا بعد الحصول على الموافقة الخطية لحكومة دبي .

خامسا : تكون مسئولية كل مساهم في الشركة محدودة بمقدار المبلغ غير المدفوع من قيمة أسهمه في الشركة .

سادسا : تكتسب الشركة شخصية قانونية مستقلة ومتميزة عن شخصيات أعضائها ولها الحق كشخص قانوني وباسمها التجاري أن تقوم بجميع أعمال الاستثمار والتمويل والخدمات المصرفية وغير ذلك مما هو منصوص عليه في عقد تأسيسها .

سابعا : لا يجوز للشركة أن تنضم أو أن تندمج في أية شركة أو هيئة أخرى أو أن تساهم في رأس مال أى بنك مرخص آخر الا بموافقة حكومة دبي الخطية .

ثامنا : لا يجوز للشركة أن تعدل عقدها التأسيسي أو نظامها الاساسي أو أن تضع أية أنظمة أخرى مغايرة لأحكام هذا المرسوم الا بموافقة حكومة دبي للهيئة .

تاسعا : لا يجوز للشركة أن تنهى أعمالها أو أن تتوقف عنها الا بأذن خطي من حكومة دبي ووفقا للشروط التي تضعها الحكومة .

عاشرا : على الشركة أن تقتطع كل سنة نسبة من أرباحها الصافية لا تقل عن عشرة في المائة وتخصيصها لحساب احتياطها القانوني حتى يساوي هذا الاحتياطي رأس مال الشركة المصرح به .

حادى عشر : تقدم الشركة لحكومة دبی فی بداية عملها ومن ثم فی بداية كل سنة ميلادية قائمة بأسماء أعضاء مجلس الادارة والعضو المنتدب - ان وجد - ومديرى الشركة ، كما تبلغ الحكومة عن كل تغيير يطرأ على هذه القائمة خلال ثلاثة أشهر من ختام كل سنة ميلادية صورة من تقريرها السنوى، وميزانيتها السنوية بمصدقة من مراقب حسابات قانونى .

ثانى عشر : تخضع الشركة للأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها فى امارة دبی .

صدر فى هذا اليوم ٢٩ من صفر ١٣٩٥ هـ الموافق لهذا اليوم ١٢ من مارس ١٩٧٥ م .

راشد بن سعيد آل مكتوم  
حاكم امارة دبی

\*\*\*

بنك دبی الاسلامى - شركة مساهمة عامة محدودة

عقد التأسيس

● أحكام الشريعة الاسلامية :

تلتزم الشركة بصفة أساسية ، بأن تقوم بجميع أعمالها طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية أخذاً وعطاءً .

\*\*\*

٦ - مرسوم بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧

بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة كويتية

باسم ( بيت التمويل الكويتي )

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٤ من رمضان  
سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ م بتنقيح الدستور .

وعلى المواد ٢ ، ٢٠ ، ١٣ من الدستور .

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الشركات  
التجارية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون التجارة المعدل  
بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٦

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت  
المركزي وتنظيم المهنة المصرفية .

وبناء على عرض وزير الأوقاف والشئون الاسلامية ووزير التجارة  
والصناعة ووزير العدل ووزير المالية .  
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

اصدرنا القانون الآتي نصه :

### مادة اولى

يرخص لوزارة الأوقاف والشئون الاسلامية ووزارة العدل  
( ادارة شئون القصر ) ووزارة المالية في تأسيس شركة مساهمة  
كويتية باسم « بيت التمويل الكويتي » برأس مال قدره عشرة ملايين  
دينار .

### مادة ثانية

على المؤسسين - بصفقتهم - الالتزام بوثيقة تأسيس الشركة ونظامها  
الأساسي ، وترافق هذا القانون صورة رسمية من كل منهما •

### مادة ثالثة

لا يسنح هذا الترخيص الشركة المذكورة أى احتكار أو امتياز  
ولا تترتب عليه أية مسئولية على الحكومة •

### مادة رابعة

علمى الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون • ويعمل به  
من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية •

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر الأحمد الجابر الصباح

وزير الأوقاف

والشئون الإسلامية

يوسف جاسم الحجى

وزير العدل

عبد الله إبراهيم المفرج

وزير التجارة والصناعة

عبد الوهاب يوسف العتيقى

صدر بقصر السيف فى ٣ ربيع الآخر ١٣٩٧ هـ ( الموافق ٢٣ مارس

١٩٧٧ م ) •

\*\*\*

## مذكرة إيضاحية

### لرسوم بقانون

في شأن تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم

( بيت التمويل الكويتي )

يقوم النشاط المالي والتجاري في الكويت على مجموعة من القواعد القانونية التي يشكل أساسها قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ وقانون التجارة رقم ٢ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٨ بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وهي في جملتها أحكام تساير النظم المعاصرة التي تفسح لتقاضي الفوائد بين المتعاملين حيزا كبيرا في الحياة التجارية وبخاصة في المعاملات التي تجرى بين المصارف وعملائها .

وإذا كانت الشريعة الإسلامية قد حرمت التعامل بالربا عملا بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِن تَبِيتُمْ فَتَكُمُ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلَمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ (١) .

« صدق الله العظيم »

إلا أن كثيرا من الأحكام في هذا الموضوع كانت ما تزال محل خلاف بين الفقهاء وما زال البحث يدور بين العلماء في المؤتمرات ومراكز البحوث والدراسات الإسلامية حول ما يدخل في باب الربا وما لا يدخل وما هو حكم الفوائد والأرباح والعائد في كثير من العقود وخاصة ما استحدثت من صور جديدة للمعاملات والاستثمار والنشاط الاقتصادي وما يتم منها بواسطة الدولة والأشخاص المعنوية .

---

(١) البقرة : ٢٧٨ ، ٢٧٩

ومع ذلك فانه لغنى عن البيان أن الاتجاه الآن يسير نحو استلهاام مبادئ الشريعة الاسلامية وجعلها مصدرا أساسيا فى التشريع وكان الدستور الكويتى من أسبق الدساتير الحديثة التى قننت هذا الاتجاه • لذلك بادرت الحكومة الى تأسيس شركة مساهمة كويتية تقوم بالنشاطات المالية وأعمال التأمين وأوجه الاستثمار المختلفة مع استبعاد عنصر الفائدة أو الربا طبقا لما هو مبين فى النظام الأساسى لهذه الشركة •

ولما كان قيام مثل هذه الشركة يقتضى أن يتم بقانون خاص يكفل لها عدم التقيد بأحكام القوانين الحالية فيما يتعارض مع طبيعة نشاطها وما ورد فى نظامها الأساسى مع خضوعها للأحكام هذه القوانين فيما عدا ذلك •

ولذلك رؤى استصدار هذا القانون •

\*\*\*

## COMPANIES LAW

( Chapter 113 and Laws No. 28/1974 and 7/1977 )

### CYPRUS ISLAMIC BANK

#### MEMORANDUM OF ASSOCIATION

- 1 — The name of the Company is « Cyprus Islamic Bank ».
- 2 — The head office of the Company is at Lofkosa.
- 3 — The Company will carry out banking business exclusively. Due to this the objects for which the Company is established are the following :

( a ) The carrying out of any banking business in Cyprus allowed by the Laws of the Turkish Federated State of Cyprus i. e. the acceptance of deposits, giving and receiving any credits and guarantees including those with mortgage, and for forming wholly or partly any banking services and transactions connected with these in any other line with regard to banking . .

( b ) While carrying out banking business :

(1) to become the owner of movable and immovable property and to carry out the necessary transactions connected with any of them ;

(11) to carry out any transactions in connection with deposits, ( current account and savings account ) setting aside of funds to cover expenses, deposits in the « Investment Fund

Account » , foreign exchange, lending, finance, disposals, credits,  
security, guarantes, commercial transactions etc.,

### **RELIGIOUS CONTROL**

104 — There shall be appointed a control commission consisting of not more than five persons The remuneration of the members of the Religious Control Commiss on who win be appointed by the Board of Managemant of the Bank and of the Institute at every three years shall be determined by such boards. The Religious Control Commission shall see to the conformity of the functions of the bank to Islamic principles.

\* \* \*

## ثالثاً - أهم النتائج والتوصيات (1) :

لا شك أن الأصول الفقهية التي تحدثنا عنها فى إطار هيئة الفتوى والمتابعة الشرعية والمشاركة العملية التى يتسم بها النشاط المالى والمصرفى فى البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية والتجربة الميدانية فى واقع عمل « الهيئة الشرعية » فى تلك المؤسسات لا بد من الخلوص الى مجموعة من النتائج والتوصيات تعبر عن ثمرة هذا البحث الفقهى الميدانى ومن أهم ما يجب أن نلفت الانتباه اليه - اذا صدقت النتيجة وخلص العمل لله وللناس أجمعين - ما يأتى :

١ - ضرورة انشاء ادارة أو هيئة للفتوى والمتابعة الشرعية لا تقل شأنًا عن أية ادارة أخرى فى البنك أو المؤسسة المالية من الناحية الادارية والتنظيمية والفنية .

٢ - ضرورة الالتزام بالحد الأدنى من الضوابط الشرعية التنظيمية فيما يتعلق بشروط ومواصفات أعضاء الهيئة الشرعية والحد الأدنى من العدد وهو ثلاثة .

٣ - تمثيل الهيئة الشرعية فى مجلس الادارة وحتى لو لم تكن ذات صوت معدود عند التصويت على القرارات .

٤ - ضرورة عرض القرارات الاستشارية أو التشغيلية على الهيئة قبل دخولها مرحلة التنفيذ العملى لابداء الرأى الشرعى فيها .

٥ - أن يكون الرأى الشرعى ملزماً .

٦ - أن يكون للهيئة الشرعية سلطة أو حق طلب أية معلومات

---

(1) تم اعداد وصياغة هذه النتائج كأهم ما يهم البرامج التدريبية فى مركز الاقتصاد الاسلامى بالمصرف الاسلامى الدولى ووفقاً لخطته التدريبية التى يعدها المركز بمتخصصيه .

أو بيانات أو أوراق ومستندات تراها لازمة للفحص والتدقيق وبيان وجه الحق في مسألة من المسائل •

٧ - أن يكون للهيئة جلسات دورية منتظمة في مقر العمل وفقا للائحة داخلية تنظم عملها •

٨ - أن يأتي اختيار أعضاء الهيئة على وجه الخصوص بالانتخاب الحر المباشر من قبل الجمعية العمومية دون أن يكون لأي مساهم سوى صوت واحد بصرف النظر عن عدد أسهمه وإذا جاز القول بغير ذلك في غير ذلك من الأمور إلا أنه مما يجب الأخذ به فيما يتعلق باختيار أعضاء الهيئة الشرعية كنوع ضمانة وحيدة موضوعية في اختيار أعضائها •

٩ - أن تنظم الهيئات الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية فيما بينها لقاءات دورية ربع أو نصف سنوية على الأكثر لعرض ما انتهت اليه من آراء وفتاوى شرعية في دائرة عملها •

١٠ - تحدد الجمعية العمومية مكافآت وبدلات أعضاء الهيئة الشرعية •

تلك عشرة كاملة نسأل الله تعالى أن يشرح لها صدور المهتمين والقائمين على البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية •

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه في الأولين والآخرين صلاة دائمة الى يوم الدين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين •

\*\*\*

# المبحث الرابع

الهيئة الشرعية ورسالة البيان والتغيير

• تمهيد :

ان الدور المتميز فى عمل البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية  
ينفرد بما يوجد ضمن مكوناتها النظامية ما اصطلح على تسميته  
بـ « الهيئة الشرعية للبنك » واذا كانت هذه المؤسسات تقوم على أداء  
وطريقة عمل لا مكان فيها للربا بجميع صوره ومن ثم تتمتع بصيغ  
وأشكال استثمارية اسلامية تنفرد بها فى منهج عملها سبق الحديث  
عنها تفصيلا فان ذلك يستلزم ويستتبع بيان كل ذلك للناس •

وصدق الله العظيم القائل : ﴿ هذا بيان للناس وهدى وموعظة

للمتقين ﴾ (١) •

ويقول تعالى : ﴿ خلق الانسان . علمه البيان ﴾ (٢) •

وهذا البيان تضطلع برسالته الهيئة الشرعية فى البنوك والمؤسسات  
المالية الاسلامية توطئة لاحداث التغيير المنشود فى الواقع والعرف  
وهذا البيان لرسالة ودور البنك الاسلامى قائم على الحكمة والموعظة  
الحسنة وأيضا بالمجادلة بالتى هى أحسن ؛ فذاك طريقان تقتضى الحكمة  
التخير أو الجمع بينهما بحسب الأحوال وهما :

الطريق الأول : الحكمة والموعظة الحسنة ؛ والطريق الثانى :

المجادلة بالتى هى أحسن •

(٢) الرحمن : ٣ ، ٤

(١) آل عمران : ١٣٨

والمجادلة تقتضى الاستعداد بما هو أحسن دائماً حتى يتم النصر للمتقين وأهل الطهر والفضل .

والهيئة الشرعية اذ تضطلع بهذا الدور لا تفصل عن الواقع وما يكتنفه من اعلام ومعلومات وقيم ومبادئ ، وكذلك فان الهيئة تبين للناس وسائل التغيير المنشود وأدواته الفعالة فى تحقيق المقاصد والأهداف وتتناول هذين الموضوعين فيما يلى :

اولا - محددات الاطار العام للهيئات الشرعية :

١ - الاعلام ومشتقاته او ما يتفرع عنه :

الاعلام والنبأ صنوان لا ينفكان ، فلا اعلام بغير نبأ ولا نبأ معلوم بغير اعلام .

وقد جمع الأمران فى قوله تعالى : « عم يتساءلون . عن النبأ العظيم . الذى هم فيه مختلفون . كلا سيعلمون . ثم كلا سيعلمون » (١) .

ويعبر علماء الادارة والتسويق عن ذلك « النبأ » بالتسويق وفن البيع القائم على مجموعة من المعارف الأساسية من أهمها :

- ماذا يتم تسويقه وبيعه ؟ ولمن ؟ وكيف ؟ وذلك فيما نحن بصده .

ونحاول الاجابة أو وضع اطار عام للاجابة عن هذه التساؤلات الثلاثة على النحو التالى :

٢ - ماذا تقدم المؤسسات المالية الاسلامية ؟ ( ماذا ) :

مما لا شك فيه أن الاعلام ينضن الاعلان ومشتقاتها من الدعاية والاتصال الشخصى ... عما يجب بيعه أو تسويقه من الخدمات

(١) النبأ : ١ - ٥

والاستثمارات فى البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية وما يتعين أن يتسم به نظام الخدمات من اليسر والسهولة زمانيا ومكانيا وأن يكون على نحو أكفأ .

وكذلك نظام الاستثمارات يجب أن يكون أوسع وأشمل فصيح الاستثمار الاسلامية لا تنتهى بحسب متطلبات البيئة والواقع .  
ومؤدى ذلك أن التسويق بأنشطته المترابطة يقوم على الأفضل والفضيلة فى المنهج الاسلامى فيما يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية وتمثل الفضيلة الأولى بأجلى معانيها عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً تطهيراً للمال والنفس والمعاملات كما تتشمل فى فضائل الصدق والأمانة من أهم ما يجب أن يلتزم بهما البنك الاسلامى فى معاملاته وكذلك فضائل عدم الاستغلال والغبن والاحتكار . . .

ويتمثل الأفضل فى عملية التسويق أيضاً فى أوجه التمييز التى يتمتع بها المصرف الاسلامى من وجود نظام القرض الحسن القائم على قاعدة راسخة من نظام الزكاة فيه ، وكذلك النظام الادخارى القائم على خلق الرغبة الادخارية لاشباع الدوافع المختلفة وبخاصة الاقتاجية .

ونظام المشاركات يقوم على مبدأ « نحن معك والله معنا » فالمشاركة قائمة على المشاركة بين البنك والمتعاملين معه مشاركة وفقاً للصيغة المختارة والملائمة وفقاً لسياسة تحقيق أعلى نسبة ربح متوقع

المخاطر <

وأقل نسبة مخاطر ممكنة ( ————— ) وكذلك وفقاً لسياسة تحقيق الربح >

أعلى درجة ممكنة من الانضباط الادارى مع اعطاء الفرصة للتعبير الادارة

عن الارادة ( ————— ) فى اطار المصلحة المتبتغاة .  
الارادة

وذلك متحقق فى الجزء الأول من مبدأ « نحن معك » أما الجزء

الآخر « والله معنا » فمرده الى الحديث القدسي عن أبي هريرة قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول الله تعالى : « أنا ثالث الشريكين  
ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فاذا خانه خرجت من الشركة » (١) •

وأخرج أبو داود وروى الحاكم في مستدرکه والبيهقي في سننه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يد الله مع الشريكين ما لم يتخاونا  
فاذا تخاونا محقت تجارتها فرفعت البركة منها » (٢) •

### ● المعلومات المتاحة :

المعلومات التي تقدم للمتعاملين مع البنك محدد رئيسي في  
عملية التسويق وهو ما يسمى في علم الادارة والتسويق « بالترويج »  
Promotion وهذا دور رئيسي وهام لرجال هيئات الفتوى الشرعية  
في البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية باعتبار الهيئة الاجتماعية  
لأعضائها والقائمة على الثقة والاطمئنان الديني الى الأحكام الشرعية  
التي تصدرها الهيئات لشرعية في هذه المؤسسات المالية •

وما يجب أن يتوفر في هذه المعلومات من عدم المبالغة ومبلغ ما يجب  
أن تقوم عليه من صدق ، فعدم المبالغة في الدعاية والاعلان شرط أساسي  
وجوهري فيما تقدمه البنوك الاسلامية من معلومات وبيانات واحصاءات •

ووسائل تقديم المعلومات للمستفيد من هذه المؤسسات تتنوع  
وتتعدد ولا تنحصر في وسيلة بعينها وأهمها « الاتصال الشخصي »  
ويجد سنده الشرعي الرصين فيما كان يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم  
من عرض نفسه على القبائل في مواسم الحج وغيره ، ومن اينفاده  
المبعوثين والرسل لتبليغ رسالته فضلا عما يجب أن يتحلى به هؤلاء

---

(١) رواه أبو داود وصححه الحاكم ورواية الدارقطني : « فاذا خان  
أحدهما صاحبه رفعها عنهما » - سبل السلام ج ٣ ص ٨٦  
(٢) الروض النضير شرح مجموعة الفقه الكبير لشرف الدين الحسيني  
الصنعاني ج ٣ ص ٣٦٢ ط . السعادة سنة ١٩٤٩ م •

المبلغون من ذكاء ولباقة وحسن تصرف وقدرة واحاطة تامة بما يبلغون ،  
ففاقد الشيء لا يعطيه •

### ● القيم والمبادئ :

ان المناخ العام الذى تعمل فيه البنوك والمؤسسات المالية  
الاسلامية تسوده مجموعة من المبادئ والقيم فى كل نواحي الحياة  
الاجتماعية والقانونية والاقتصادية وغيرها ، وهذه المبادئ والقيم النسبية  
قد تصطدم بها أو تتعارض معها ما تدعو اليه وتقوم عليه هذه المؤسسات  
وهذا يتطلب المزيد من الحكمة فالبقاء فى النهاية للأفضل ،  
وما يستقر فى وجدان الناس من حقائق •

ولا شك أن ما تقدم يعكس جانباً كبيراً من رسالة البيان  
والتغيير التى تتحملها المؤسسات المالية الاسلامية وهو ما نتناوله  
تفصيلاً فيما يأتى :

٣ - مع من يتم تعامل البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية ؟  
( لمن ) :

لا شك أن منهج عمل البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية قائم  
على المحلية والعالمية وكل الناس فى آن واحد والتنسيق بين هذه  
القطاعات مسألة سياسة مصرفية تحكمها مجموعة من المبادئ والمصالح  
الشرعية التى يحكمها ضرورة ايجاد نوع من التوازن بين الكلى والجزئى  
ومن ثم المصلحة العامة والمصلحة الخاصة •

٤ - كيفية التعامل ؟ ( كيف ) :

تثور هنا مجموعة من المسائل الأساسية هى :

( أ ) مقاصد الشريعة الاسلامية وارتباطها بالأحكام الشرعية :  
مصادر التشريع الاسلامى عديدة ولكنها مردودة الى مصدرين  
رئيسيين هما :

- القرآن الكريم
- السنة النبوية المطهرة

وتعدد المصادر التشريعية يتسع ليضفى صلاحية لكل زمان ومكان  
• وحال

والمقاصد الشرعية العليا يجرى تحقيقها فى الواقع والعرف وفق أولويات محددة ومنضبطة حتى تآنى موفية بالحاجات الانسانية وتتمثل فى ثلاث مراتب هى على الترتيب :

- الضروريات
- والتحسينيات
- والحاجيات

ويتمثل ضبط هذه المقاصد من الوجهة الشرعية فى أن الضروريات يتم الوفاء بها وفق أولويات مرتبطة ومتتابعة هى :

- ١ - حفظ الدين •
- ٢ - حفظ النفس •
- ٣ - حفظ العقل •
- ٤ - حفظ المال •
- ٥ - وحفظ النسل •

ولكى يأتى تحقيق هذه المقاصد وفق أحكام الشرع ارتبطت هذه الأولويات بمراتب الحكم الشرعى من الواجب والندوب والمباح ... وكلها مما هو مطلوب فعله بحسب الجهة المذكورة ، فيكون الفعل مطلوب الاتيان على جهة الوجوب اذا كان من الضروريات ، أو على جهة الندب اذا كان من الحاجيات ، أو على جهة الاباحة اذا كان من التحسينيات على تفصيل فى ذلك (١) •

وعلى هذا الأساس كانت درجات الاشباع الاقتصادى فى اطار حلها الأعلى تعمل مجتمعة فى المنهج الاسلامى وفق أولوياتها من المقاصد الشرعية ، فما يسمى بحد الكفاف مطلوب على جهة الوجوب كحد أدنى

(١) انظر الموافقات للشاطبى ج ١

واجب الاشباع من الضروريات ، وما يسمى بحد الكفاية مطلوب على  
جهة الندب كحد أشي واجب الاشباع من الحاجيات •

أما الغنى فمن التحسينيات على جهة الاباحة يجد حده المحظور في  
الترف المتمثل في الاسراف والتبذير فليس الغنى بحديه المانع من أخذ  
الزكاة والموجب لدفع الزكاة مما يبغضه الاسلام بل حث عليه ولا يجب  
أن يختلط ذلك بمسألة عدم تركيز الثروة في الاسلام لقوله تعالى :

﴿ كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه  
وما نهاكم عنه فانتهوا ، وانفقوا الله ، أن الله شديد العقاب ﴾ (١) •

فالغنى مرتبط بالسعى والجد فيه تنفيذا لمقصد الاستخلاف في  
الأرض وعمارة الأرض •

والدولة مرتبطة بعدالة التوزيع بعد ذلك بطرائقها الشرعية •  
وفي إطار هذه الأولويات الشرعية مرتبطة بأحكامها الشرعية تعمل  
آلية الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية وفقا لمعاييرها  
وضوابطها الشرعية المذكورة تفصيلا في مواضعها من البحث بصدد كل  
صيغة وأسلوب من أساليب الاستثمار الاسلامية التي لا تتناهى بحسب  
متطلبات الواقع والعرف وتحقيق مصالح العباد فيتحقق بذلك أمران على  
جانب عظيم من الأهمية في ممارسات ونشاطات البنوك والمصارف  
والمؤسسات المالية الاسلامية ، وهي :

أعلى نسبة من الربح المتوقع •

الربح <

أقل نسبة ممكنة من المخاطر وفقا لمعادلة ( — ) •  
المخاطر >

(ب) الاقناع المولد للثقة :

تقوم منهجية العمل المصرفي الاسلامي ابتداء على الاقناع حتى

(١) الحشر : ٧

يقبل الناس على التعامل مع تلك المؤسسات ويستمروا على ذلك ، ومرجع ذلك الى الأصل الكلى المأخوذ من قوله تعالى : ﴿ لا اكراه في الدين ،

قد تبين الرشد من الفى ﴾ (١) .

وكيف يتصور اكراه فى دين يتفق مع فطرة الانسان بل هو الفطرة التى فطر الناس عليها لقوله تعالى : ﴿ فطرة الله التى فطر الناس عليها ،

لا تبديل لخلق الله ﴾ (٢) .

وخير وسيلة للاقتناع القول والعمل المنفذ له أو أن يأتي الفعل مطابقا للقول والا كانت خصلة النفاق المذمومة والرذيلة المموجة الممقوتة شرعا يقول الله تعالى : ﴿ لم تقولون ما لا تفعلون . كبر مقتا عند الله ان تقولوا

ما لا تفعلون ﴾ (٣) .

والاقتناع والثقة هما الهدف النهائى لعملية « التسويق » وما تشمله من عملية « الترويج » فهما موجهان الى « العميل » أساسا الذى يعتبر بحق جوهر عمل ونشاط البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية . وليس « المتعاملين » مع البنك الاسلامى فقط وان كانوا الهدف المباشر ، بل أيضا المستفيدون من هذه النشاطات والاستثمارات فى واقع الناس .

### (ج) التقييم :

ونقصد به هنا المحصلة النهائية لهذه السلسلة المترابطة من المقاصد المرتبطة بأحكامها الشرعية وما تتولد عنه من نشاطات واستثمارات فى العمل المصرفى الاسلامى وما يتولد عنها فى النهاية من اتخاذ الشخص - سواء أكان طبيعيا أو معنويا - قراره بالتعامل مع هذه المؤسسات الاسلامية من عدمه فذاك مناط الأمر المبني على الثقة والاقتناع .

\*\*\*

(٢) الروم : ٣٠

(١) البقرة : ٢٥٦

(٣) الصف : ٣ ، ٢

## ثانيا - وسائل وادوات البيان والتغيير :

تتنوع هذه الوسائل والأدوات فى المنهج الإسلامى استنادا الى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإنه لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فقلبه ، وذلك أضعف الايمان » ( رواه مسلم ) •

وأدوات التغيير المنشودة فى الحديث الشريف تتمثل فى ثلاث هى :

- اليد -
- القلب •
- اللسان -

وصدق الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم فقد أوتى جوامع الكلم وعلينا أن نتفهم معطيات كل أداة بحسب ظروف كل زمان ومكان وحال •

١ - فاليد لا تعنى السلطة فقط بل إن من أهم ما تدل عليه العمل والاتاج اذا كانت مشكلة الناس تكمن فى ذلك • وقد تعنى تحديد الاختصاصات والسلطات فى جهاز التنظيم الإدارى والمالى والفنى وما يترتب على ذلك من لوائح وتنظيمات وتنفيذ بذلك مشكلة كؤود مشكلة التنظيم وهكذا •••

٢ - واللسان كأداة تغيير لا ينحصر فى القول وانما يشمل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر • ولعلنا لا نرى فى زماننا الا التخلف من أشد أنواع المنكر ، ومن ملك عليك قوتك سلبك ارادتك • كما يشمل البلاغ والعلم والفكر أيضا وهكذا •••

٣ - القلب كأداة تغيير من الممكن أن يؤخذ بالمعنى اللغوى وهو جوهر الأمر وسنانه أو بالمعنى الحسى المحرك لكافة أعضاء الجسم وذلك لا ينفك أيضا عن المعنى اللغوى أو بالمعنى العام وهو رأى العام المستنير كوسيلة فعالة وأداة مضاعفة لاحداث التغيير المنشود وتحقيق

المقاصد الشرعية المنشودة وفق الأولويات السابقة وذلك بحسب مقتضى الحال والحاجة وهكذا ...

والهيئة الشرعية فى المؤسسات الإسلامية تقوم بالدور الرئيسى فى هذا المضمار ومن هنا احتلت مكاتنها التنظيمية فى هيكل البنك أو المؤسسة المالية تعمل وفق نظام فعال على ما أسلفنا ، والله المستعان.

\*\*\*

ملحق رقم (1) :

نموذج لائحة الهيئة الشرعية في الجهة المعنية  
( المصرف أو المؤسسة المالية )

بعد الاطلاع على قانون والنظام الأساسي  
وبعد الاطلاع على المادة من  
ومراعاة لمقتضيات مصلحة العمل \*

تقرر :

أولا - تشكيل الهيئة الشرعية :

- مادة (1) : تشكل الهيئة الشرعية من ثلاثة أعضاء على الأقل من  
العلماء الثقات يختارون رئيس الهيئة من بينهم \*
- مادة (2) : يشترط في عضو الهيئة الشرعية ما يأتي :
- ( أ ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة مشهود له بالايان  
والتقوى وعدم التساهل \*
- (ب) التحصيل العزير والانتاج العلمى فى الفقه الاسلامى المقارن \*
- (ج) العلم التام بأصول الشريعة ومقاصدها ومصادر الأحكام  
والدربة العملية فى ذلك \*
- مادة (3) : تنتخب الجمعية العمومية أعضاء الهيئة الشرعية فى  
دورتها العادية ويجوز إعادة انتخابهم وتحدد أتعابهم \*

ثانيا - اختصاصات الهيئة :

- مادة (4) : تختص الهيئة بالفتيا وابداء الرأى الشرعى فى الأعمال  
والعمليات التى تجريها الجهة المعنية ( المصرف أو المؤسسة ) ودون التعصب  
لمذهب فقهى معين \*

مادة (٥) : تصمم الهيئة نماذج عقود المعاملات النمطية وتعيد النظر فيها كلما اقتضت الحاجة ذلك .

مادة (٦) : تقديم المشورة الشرعية الى ادارة الجهة المعنية ( المصرف أو المؤسسة ) كلما عن لها ذلك .

مادة (٧) : متابعة تنفيذ الفتاوى والآراء التي سبق اصدارها من الهيئة .

مادة (٨) : لا يتوقف ابداء الرأي أو الفتيا على طلب ويكون ملزما في جميع الأحوال بحسابه الحكم الشرعى واجب الاتباع .

مادة (٩) : يحضر رئيس الهيئة اجتماعات مجلس الادارة ولا يكون له صوت معدود في اصدار القرارات ويجوز له التسييه الى مايرى مخالفته لأحكام الشرع .

### ثالثا - اجتماعات الهيئة :

مادة (١٠) : تجتمع الهيئة فى مقر الجهة المعنية ( المصرف أو المؤسسة ) بصفة دورية منتظمة لا تزيد عن شهر ، ويجوز لها عقد بعض اجتماعاتها خارج تلك الجهة أو فى أحد الفروع .

مادة (١١) : يكون للهيئة أمانة دائمة فى مقر الجهة المعنية تكون حلقة الاتصال فى كل ما يتعلق بنشاط الهيئة وتتولى المهام التالية :

( أ ) الاعداد لاجتماعات الهيئة .

(ب) أعمال الوارد والصادر الخاصة بالهيئة .

(ج) تجميع وتصنيف فتاوى وآراء الهيئة واعدادها للطبع والنشر والتوزيع .

(د) استيفاء المعلومات والبيانات والمستندات اللازمة لعمل الهيئة .

مادة (١٢) : تصدر الفتاوى والآراء بالاجماع كلما أمكن وبالأغلبية  
إذا اقتضى الأمر ذلك مع تدوين الرأي المخالف •

مادة (١٣) : تستعين الهيئة في أداؤها لعلها بمن ترى الاستعانة بهم  
بصفة دائمة أو مؤقتة من ذوى التخصصات الأخرى واللازمة لاجلاء  
وجه الحق في المسائل المطروحة على الهيئة •

مادة (١٤) : تدعو الهيئة الى اجتماع عام دورى وفيما عدا ذلك كلما  
اقتضت الحاجة ذلك تحضره الهيئات الشرعية النظرية لبحث ومناقشة  
موضوع أو أكثر وابداء رأى فيه نظرا لأهميته وعموميته •

مادة (١٥) : لا يصح اجتماع الهيئة اذا لم يحضر ثلاثتهم اذا كانوا  
ثلاثة أو الأغلبية اذا زاد العدد عن ثلاثة •

#### رابعا - احكام ختامية :

مادة (١٦) : تعد الهيئة تقريرا دوريا كل ثلاثة أو ستة أشهر بنتائج  
أعمالها وانجازاتها وتعميمه ، كما تعد تقريرا سنويا آخر تضمنه اقتراحاتها  
للعرض على الجمعية العمومية العادية •

\*\*\*

ملحق رقم (٢) :

## نموذج لائحة

### الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية بالاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية

بعد الاطلاع على المادة ١٦ من اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية عام ١٣٩٧ هـ ( ١٩٧٧ م ) .  
وعلى قرار مجلس الاتحاد في اجتماعه الثاني بتاريخ ١٦ من ذى الحجة ١٣٩٧ هـ ( ٢٧ من نوفمبر ١٩٧٧ م ) .  
وعلى قرار مجلس الاتحاد بتاريخ ٦ من ربيع الأول ١٤٠٣ هـ ( ٢٢ ديسمبر ١٩٨٢ م ) وتيسيرا لقيام الهيئة بابداء الرأى والرقابة والتوجيه للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية الأعضاء بالاتحاد فيما يختص بالمعاملات المالية .  
توصى الهيئة مجلس الاتحاد باصدار اللائحة التالية :

## الباب الاول

### انشاء الهيئة واختصاصاتها

مادة ١ - تنشأ بالأمانة العامة للاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية هيئة تسمى « الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية » ويشار اليها في هذه اللائحة بعبارة « الهيئة » .

مادة ٢ - تختص الهيئة بما يلي :

١ - دراسة الفتاوى السابق صدورها من هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك الأعضاء بالاتحاد سعيا نحو توحيد الرأى .

٢ - دراسة ما تصدره هيئات الرقابة الشرعية وأجهزة الفتوى والاستشارة فى البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية الأعضاء بالاتحاد من فتاوى وابداء الرأى فى مدى التزامها بأحكام الشريعة الاسلامية .

٣ - مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية الأعضاء بالاتحاد للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الاسلامية . وتنبيه الجهات المعنية بما قد يظهر فى هذه النشاطات من مخالفة لهذه الأحكام .

وللهيئة فى سبيل ممارسة هذا الاختصاص حق الاطلاع على قوانين ولوائح البنوك والمؤسسات المالية الأعضاء وعلى التماذج والعقود مع ضمان المحافظة على السرية فى جميع الأحوال .

٤ - ابداء الرأى الشرعى فى المسائل المصرفية والمالية التى تطلبها البنوك أو المؤسسات المالية الاسلامية الأعضاء بالاتحاد أو هيئات الرقابة الشرعية بها أو الأمانة العامة للاتحاد .

٥ - النظر فيما تعرضه عليها الهيئات والمؤسسات المالية الاسلامية من أمور تتعلق بالمعاملات المالية والمصرفية ، وابداء الرأى فيها .

٦ - تكون قرارات وفتاوى الهيئة ملزمة للبنوك والمؤسسات المالية الأعضاء بالاتحاد اذا صدرت بالاجماع . وللبنك أو المؤسسة المالية العضو حق طلب اعادة العرض على الهيئة بذكر مفسلة . أما فى حالة الاختلاف فى الرأى فلكل بنك أن يأخذ بأى الرأين ، ما لم تقرر الهيئة أن المصلحة تقتضى الالتزام .

٧ - التصدى لبيان الأحكام الشرعية للمسائل الاقتصادية التى جددت وتجد وتقوم عليها مصالح ضرورية فى البلاد الاسلامية .

مادة ٣ - ترجع الهيئة فيما تصدره من فتاوى وقرارات الى المقاصد العامة للشريعة وقواعدها الكلية وأحكامها الجزئية المستمدة من الكتاب والسنة دون التقييد بمذهب معين .

- مادة ٤ - يجوز للهيئة أن تشكل لجانا خاصة من بين أعضائها أو من غيرهم لابتداء الرأي في بعض الموضوعات التي تدخل في اختصاصها .
- مادة ٥ - اقتراح الميزانية السنوية للهيئة .

## الباب الثاني

### الهيكل التنظيمي للهيئة

مادة ٦ - تتكون الهيئة من :

- ١ - مجلس الهيئة .
  - ٢ - رئيس الهيئة .
  - ٣ - نائب رئيس الهيئة .
  - ٤ - أمانة الهيئة .
- مادة ٧ - مجلس الهيئة :

يشكل مجلس الهيئة من ١٥ ( خمسة عشر ) عضوا على النحو التالي:

١ - عشرة أعضاء ينتخبهم رؤساء هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك الاسلامية الأعضاء بالاتحاد لمدة ثلاث سنوات .

٢ - خمسة أعضاء يشترط فيهم أن يكونوا من العلماء الثقات المتحلين بسعة الافق والملمين بحاجات العصر ومتطلباته والقادرين على استنباط الحلول الاسلامية لما يواجه البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية من مشكلات دون التعصب لمذهب أو رأي معين . ويتم ترشيحهم بالاقتراع السري بواسطة أعضاء الهيئة المذكورين في البند (١) . ويصدر بتعيينهم قرار من مجلس الاتحاد لمدة . . . . .

مادة ٨ - تعقد الهيئة اجتماعا دوريا مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وذلك بناء على دعوة رئيسها أو دعوة رئيس الاتحاد أو بناء على طلب ثلث الأعضاء اذا دعت الضرورة لذلك .

وتحدد الدعوة مكان الاجتماع وزمانه ، ويرافقها بيان تفصيلي بالموضوعات المطلوب عرضها على الهيئة والبحوث والمذكرات وذلك قبل موعد الانعقاد بمدة لا تقل عن شهر .

ويشترط لصحة انعقاد الهيئة أن تحضر الاجتماع الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء . مع مراعاة ما ورد بالفقرة (٥) من المادة الثانية وتصدر قرارات الهيئة مسببة بأغلبية أصوات الحاضرين . وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ٩ - رئيس الهيئة :

رئاسة الهيئة دورية ، ويكون للهيئة رئيس يختاره أعضاؤها دورياً بالاقتراع السري لمدة سنة .

يختص الرئيس بما يأتي :

- ١ - تمثيل الهيئة أمام الغير .
- ٢ - الدعوة لاجتماعات الهيئة .
- ٣ - تولي رئاسة وإدارة الجلسات .
- ٤ - توقيع محاضر جلسات الهيئة مع أمين الهيئة .
- ٥ - اعداد تقرير دوري بنشاط الهيئة وانجازاتها كل ستة أشهر للعرض على مجلس ادارة الاتحاد .

مادة ١٠ - نائب الرئيس :

يكون للهيئة نائب لرئيسها يختاره أعضاؤها بالاقتراع السري لمدة سنة قابلة للتجديد . ويعاون الرئيس في أعماله وينوب عنه عند غيابه .

مادة ١١ - أمانة الهيئة :

يكون للهيئة أمين يختاره أعضاؤها من بينهم بالاقتراع السري لمدة سنتين قابلتين للتجديد .

• ويعاون أمين الهيئة فى أداء عمله عدد مناسب من العاملين •  
وتختص أمانة الهيئة بما يلى :

١ - الأعداد لاجتماعات الهيئة ومتابعة تنفيذ قراراتها •

٢ - الاتصال بالبنوك الاسلامية والمؤسسات المالية الأعضاء لطلب  
البيانات والمعلومات اللازمة فى الموضوعات المعروضة على الهيئة •

٣ - متابعة تجميع فتاوى وقرارات هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك  
والمؤسسات المالية الأعضاء فى الاتحاد •

٤ - معاونة رئيس الهيئة فى اعداد التقرير الدورى عن انجازات  
الهيئة وأعمالها •

٥ - تصنيف الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة العليا وهيئات  
الرقابة الشرعية بالبنوك والمؤسسات المالية الأعضاء بالاتحاد •

٦ - موافاة البنوك والمؤسسات المالية الأعضاء بالاتحاد بقرارات  
وتوجيهات الهيئة •

٧ - اعداد الفتاوى التى تصدر عن الهيئة للنشر سنويا بالتعاون  
مع الأمانة العامة للاتحاد •

٨ - اعداد الميزانية التقديرية السنوية للهيئة •

٩ - تسجيل محاضر جلسات الهيئة وتدوينها وموافاة البنوك  
والمؤسسات المالية الأعضاء بها •

١٠ - القيام بما يوكل اليها من أعمال أخرى من شأنها تسكين الهيئة  
من أداء عملها •

مادة ١٢ - يعبر رئيس الهيئة وفائبها وأمينها وأعضاؤها عن قرارات  
الهيئة • فاذا كان لهم رأى شخصى وجب النص على ذلك •

مادة ١٣ - الميزانية :

تقترح الهيئة ميزانية تقديرية سنوية لمواجهة الأعباء المترتبة على أداء عملها وترفع الى مجلس الاتحاد لاعتمادها وتمويلها .

### احكام ختامية

مادة ١٤ - (١) يلغى كل ما يتعارض مع هذه اللائحة من أحكام وقرارات سابقة .

(٢) تقوم الهيئة بوضع لائحة داخلية لنظام واجراءات عملها وتعتمد من مجلس الهيئة .

مادة ١٥ - تكون هذه اللائحة نافذة من تاريخ تصديق مجلس ادارة الاتحاد عليها ويكون لها اثر رجمي فيما يتصل برئيس الهيئة ونائبه وأمين الهيئة .

تم تصديق مجلس ادارة الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية على اللائحة بجلسته الثالثة عشر بتاريخ ٨ من شوال ١٤٠٣ هـ ( الموافق ١٨ يوليو ١٩٨٣ م ) .

أمين الهيئة

د. عبد الحميد البعلى

\* \* \*

## أهم المراجع (\*)

- ١ - اعلام الموقعين - لابن القيم - بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - طبعة ثانية - دار الفكر - بيروت ١٣٩٧ هـ ( ١٩٧٧ م ) .
- ٢ - الموافقات - للشاطبي - بتحقيق الشيخ عبد الله دراز - دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة .
- ٣ - أصول الفقه - محمد أبو زهرة - طبعة ١٩٧٣ - دار الفكر العربي .
- ٤ - أصول الفقه - محمد مصطفى شلبي - طبعة ثالثة - دار النهضة العربية .
- ٥ - تيسير مصطلح الحديث - د. محمود الطحان - طبعة ثانية - مطبعة دار القرآن الكريم .
- ٦ - شرح الأسنوى لمنهاج الأصول على هامش شرح التحرير .
- ٧ - مباحث الحكم عند الأصوليين - د. محمد سلام مذكور - طبعة ثانية - دار النهضة العربية .
- ٨ - المدخل للفقه الاسلامي - د. محمد سلام مذكور - طبعة ١٩٦٠ - مطبعة الرسالة .

---

(\*) ملحوظة : البيان التفصيلي للمرجع مذكور قرينه في موضعه من المتن أيضا .

- ٩ - الرسائل الكبرى - لابن تيمية - طبعة ١٤٠٠ هـ - مكتبة  
أنس بن مالك •
- ١٠ - ارشاد الفحول - للشوكاني •
- ١١ - المفردات - للراغب الأصفهاني •
- ١٢ - المبسوط - للسرخسي - طبعة أولى - طبع السعادة •
- ١٣ - نظرية الشرط - د. حسن الشاذلي - رسالة دكتوراة -  
كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر - دار الاتحاد العربي للطباعة •
- ١٤ - موسوعة الاستثمار - د. سيد الهواري - من مطبوعات  
الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية •
- ١٥ - موسوعة التنظيم - د. سيد الهواري - من مطبوعات  
الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية •
- ١٦ - موسوعة الموارد البشرية - د. سيد الهواري - من مطبوعات  
الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية •
- ١٧ - العمل والعمال - د. عدنان التركماني (رسالة دكتوراة) -  
كلية الشريعة - جامعة القاهرة بالقاهرة •
- ١٨ - شركات الاستثمار - د. حسنى المصرى - طبعة ١٩٨١ -  
دار النهضة العربية •
- ١٩ - مجلة الأحكام العدلية •
- ٢٠ - صفوة التفاسير - محمد على الصابوني - دار القرآن  
الكريم - بيروت •
- ٢١ - تاريخ الطبرى •
- ٢٢ - العقود وعمليات البنوك التجارية - د. على البارودى -  
طبعة ثانية - مكتبة منشأة المعارف بالاسكندرية - سنة ١٩٦٨

- ٢٣ - اقتصاديات النقود والبنوك - د. عبد النبي حسن يوسف -  
طبعة سادسة - مكتبة عين شمس بالقاهرة \*
- ٢٤ - الأوراق التجارية - د. محمد حسنى عباس - طبع دار النهضة  
العربية سنة ١٩٦٧
- ٢٥ - المنجد فى اللغة والأدب والعلوم - لويس معلوف  
اليسوعى - المطبعة الكاثوليكية - بيروت \*
- ٢٦ - أحكام القرآن - لابن العربى - بتحقيق الشيخ على محمد  
البحاوى - طبعة ١٣٧٦ هـ ( ١٩٥٧ م ) طبع دار احياء الكتب العربية -  
عيسى الحلبي وشركاه \*
- ٢٧ - فتح القدير - دار المعرفة - بيروت \*
- ٢٨ - أحكام القرآن - للجصاص - طبع دار الكتاب العربى -  
بيروت \*
- ٢٩ - أساسيات العمل المصرفى الاسلامى - د. عبد الحميد  
البعلى - طبع مكتبة وهبة \*
- ٣٠ - الفتاوى - لشيخ الاسلام ابن تيمية - طبعة ١٣٢٩ هـ -  
طبعة كردستان العلمية بمصر \*
- ٣١ - بدائع الصنائع - للكاسانى - طبع الجمالية بمصر سنة ١٩١٠
- ٣٢ - حاشية ابن عابدين - طبعة ١٣٢٩ هـ - طبع دار سعادة \*
- ٣٣ - تبين الحقائق شرح كنز الرقائق - للزيلعى \*
- ٣٤ - المجموع - للنووى - طبع التضامن الأخوى \*
- ٣٥ - القوانين الفقهية - لابن جزىء - طبعة ١٩٦٨ - طبع دار  
العلم للسلايين - بيروت \*
- ٣٦ - بلغة السالك لأقرب المسالك - طبع دار احياء الكتب العربية  
- عيسى الحلبي وشركاه \*

- ٣٧ - الدسوقي على الشرح الكبير - للدردير •
- ٣٨ - الزرقاني على مختصر خليل ، وبهامشه حاشية البناني -  
 طبع دار الفكر ١٣٩٨ هـ ( ١٩٧٨ م ) •
- ٣٩ - مرشد الحيران على الموطأ - مطبعة الاستقامة  
 بالقاهرة ١٣٧٩ هـ •
- ٤٠ - فقه المراجعة - د. عبد الحميد البعلی - دار السلام  
 بالقاهرة •
- ٤١ - أضواء على القواعد والعادات الموحدة للاعتمادات  
 المستندية - د. محيي الدين اسماعيل علم الدين •
- ٤٢ - الموطأ مع المنتقى - طبع السعادة سنة ١٣٣٢ هـ •
- ٤٣ - الأم - للشافعی - طبعة أولى - المطبعة الأميرية - بولاق •
- ٤٤ - بيع المراجعة - اصدار مركز الاقتصاد الاسلامی بالمصرف  
 الاسلامی الدولي - الطبعة الثامنة - طبع الرسالة للطبع والنشر •
- ٤٥ - مواهب الجليل شرح مختصر خليل - الخطاب •
- ٤٦ - منحة الخالق على البحر الرائق •
- ٤٧ - ندوة البركة من ١٧ الى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٨٩ بالجزائر •
- ٤٨ - المقدمات الممهديات - لابن رشد - مطبعة السعادة •
- ٤٩ - بداية المجتهد - لابن رشد - مطبعة الاستقامة سنة ١٩٥٢
- ٥٠ - المغنى - لابن قدامة - طبع دار المنار سنة ١٣٦٧ هـ •
- ٥١ - مسند الامام أحمد - بشرح أحمد محمد شاكر -  
 طبع دار المعارف بدمشق سنة ١٣٧٧ هـ •
- ٥٢ - تدريب الراوى - للسيوطی - المطبعة الخيرية بمصر •

٥٣ - صحيح الترمذى - شرح ابن العربى - المطبعة المصرية  
بالأزهر •

٥٤ - نيل الأوتار - طبع مصطفى البابى الحلبي •

٥٥ - الفرر وأثره فى العقود - الصديق الضرير - الطبعة الأولى  
سنة ١٩٦٠

٥٦ - الموسوعة العلمية والعلنية للبنوك الاسلامية - طبعة أولى  
سنة ١٩٨٢

٥٧ - القاموس المحيط - للفيروزآبادى الشيرازى •

٥٨ - المصباح المنير - للسقري - الطبعة الخامسة - المطبعة  
الأميرية •

٥٩ - مصادر الحق - للسهنورى - طبعة دار احياء التراث  
العربى •

٦٠ - الهداية - طبع الحلبي بصر •

٦١ - المدونة الكبرى - للإمام مالك - طبعة ١٣٢٣ هـ -  
مطبعة السعادة بصر •

٦٢ - القانون المدنى الأردنى •

٦٣ - القانون المدنى العراقى •

٦٤ - بيع المرابحة للأمر بالشراء - د. يوسف القرضاوى •

٦٥ - فتح البارى شرح صحيح البخارى - لابن حجر - طبعه  
١٩٣٩ - طبع مصطفى الحلبي •

٦٦ - عمدة القارى شرح صحيح البخارى - طبعة ١٣٠٨ هـ  
دار الطباعة العامرة •

- ٦٧ - تهذيب سنن أبي داود - طبعة ١٣٦٩ هـ - طبع مصطفى محمد - القاهرة •
- ٦٨ - الفروق - للقرافي - طبعة ١٣٤٥ هـ - طبع دار احياء الكتب العربية •
- ٦٩ - الملكية وضوابطها في الاسلام - د. عبد الحميد البعلى •
- ٧٠ - المنتقى - للبايجى - طبع دار الفكر العربى •
- ٧١ - المهذب - للشيرازى - طبع عيسى البابى الحلبي بالقاهرة •
- ٧٢ - منتقى الأخبار مع نيل الأوطار - طبع مصطفى البابى الحلبي سنة ١٣٧٢ هـ •
- ٧٣ - الجامع الصحيح للترمذى - بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - طبع مصطفى الحلبي •
- ٧٤ - معالم السنن - للخطابي - مطبوع مع مختصر سنن أبي داود •
- ٧٥ - نظرية العقد - لابن تيمية - طبع أنصار السنة المحمدية •
- ٧٦ - زاد المعاد - لابن القيم •
- ٧٧ - السنن الكبرى - للبيهقي •
- ٧٨ - صحيح مسلم - طبع دار المعارف العثمانية - بحيدر آباد - سنة ١٣٥٤ هـ •
- ٧٩ - صحيح مسلم بشرح النووي - المطبعة العلمية سنة ١٣١٣ هـ •
- ٨٠ - سنن أبي داود - مطبعة السعادة سنة ١٣٦١ هـ •
- ٨١ - العناية بهامش فتح القدير - المطبعة الأميرية بمصر •
- ٨٢ - الشرح الكبير - لابن قدامة - طبعة جامعة الامام محمد ابن سعود الاسلامية •

- ٨٣ - الالتزامات فى الشرع الاسلامى - أحمد ابراهيم •
- ٨٤ - الأشباه والنظائر - لابن نجيم الحنفى - تحقيق عبد العزيز الوكيل - طبع مؤسسة الحلبي وشركاه سنة ١٣٨٧ هـ (١٩٦٨ م) •
- ٨٥ - المنثور فى القواعد - للزركشى - تحقيق تيسير فائق أحمد محمود - مؤسسة الخليج للطباعة والنشر بالكويت •
- ٨٦ - الأشباه والنظائر - لابن رجب - دار احياء الكتب العربية •
- ٨٧ - القواعد الفقهية - د. على أحمد الندوى - طبع دار العلم - دمشق •
- ٨٨ - المجلة الاقتصادية التى يصدرها البنك المركزى •
- ٨٩ - عمليات البنوك من الوجة القانونية - د. على جمال الدين - طبع دار النهضة العربية سنة ١٩٨١
- ٩٠ - الروض المربع شرح زاد المستقنع - للبهوتى - وحاشيتها للشيوخ عبد العزيز العنقرى - مكتبة الرياض الحديثة •
- ٩١ - مقدمة فى النقود والبنوك - د. محمد زكى شافعى - طبع دار النهضة العربية سنة ١٩٨٢

\* \* \*